الصندوق عن كثب

ملحق سنوي خاص لنشرة صندوق النقد الدولي
المجلد ٣٥
سبتمبر ٢٠٠٦

WWW.IMF.ORG/IMFSURVEY

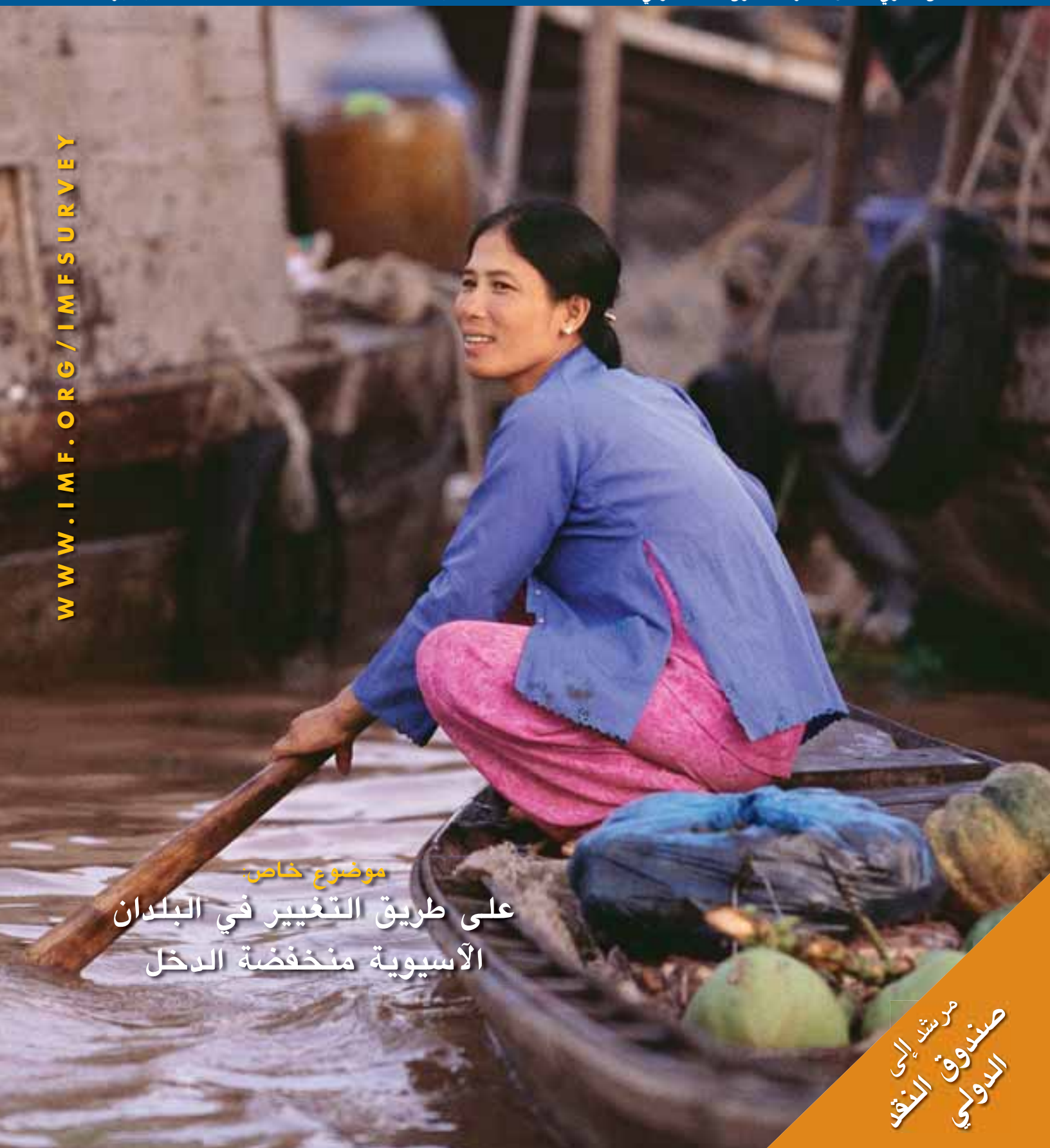

موضوع خاص

على طريق التغيير في البلدان الآسيوية منخفضة الدخل

مرشد إلى صندوق النقد الدولي

مرشد سريع إلى بعض المصطلحات الأساسية

تعلم لغة الاقتصاد

يستخدم خبراء الاقتصاد وصندوق النقد الدولي لغة متخصصة. وفيما يلي إشارة سريعة لبعض المصطلحات المستخدمة في هذه النشرة، ورقم الصفحة التي يوجد فيها كل مصطلح.

الشرطية: وهي الشروط المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتي يتعين على البلدان الأعضاء الالتزام بها في معظم الحالات لدى اقتراض أموال من الصندوق (راجع صفحة ٢٣).

العدوى: يشير هذا المصطلح إلى انتقال الأزمات المالية من بلد إلى آخر (راجع صفحة ١٧).

التسهيلات: أنواع القروض التي يوفرها الصندوق لبلدانه الأعضاء (راجع صفحة ٢٥).

سلامة الحكم والإدارة: وتشمل كافة الجوانب في أسلوب إدارة البلد أو المؤسسة، بما في ذلك الإطار التنظيمي والمساءلة (راجع صفحة ١٩).

رقابة الصندوق: وهي تعني حرفيا "الإشراف". فالصندوق، طبقا لاتفاقية تأسيسه، مسؤول عن الإشراف على النظام النقدي الدولي وممارسة رقابة حازمة على سياسات أسعار الصرف لدى البلدان الأعضاء. وتُعَد الرقابة من أنشطة الصندوق الأساسية ـ حيث يتتبع التطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والقُطري، ويحيط واضعي السياسات بما إذا كانت الأمور تحيد عن المسار الصحيح أو كانت هنالك حاجة إلى تصحيح السياسات (راجع صفحة ١٧).

الاقتصاد الكلي: كلمة "macro" أو "كلي" هي كلمة إغريقية الأصل تعني "كبير". لذلك يُعنى "الاقتصاد الكلي" بعمل الاقتصاد ككل وبمتغيرات مثل الثروة الكلية والنقود والدخل والبطالة والتضخم وأسعار الصرف (أي قيمة العملات مقابل العملات الأخرى). وعلى العكس من ذلك، يُعنى الاقتصاد الجزئي بسلوك الوحدات الاقتصادية المنفردة كالأسر المعيشية والشركات، وبتحديد الأسعار المرجعية (راجع صفحة ١٦).

صافي القيمة الحالية: هو أسلوب لتقدير قيمة المدفوعات المستقبلية عن طريق أخذ القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في الاعتبار بعد خصم رأس المال اليوم (راجع صفحة ٢٩).

حقوق السحب الخاصة: هي أصول احتياطية دولية أنشأها الصندوق في عام ١٩٦٩ لتكميل ما كان متوفرا آنذاك من أصول احتياطية رسمية للبلدان الأعضاء. وتخصص حقوق السحب الخاصة للبلدان الأعضاء في الصندوق بالتناسب مع حصصها. وحقوق السحب الخاصة هي أيضا وحدة الحساب المستخدمة في معاملات الصندوق، وتتحدد قيمتها على أساس سلة من العملات الدولية الأساسية (راجع صفحة ١٤).

إمكانية الاستمرار: يشجع الصندوق اتباع سياسات تهدف إلى تحقيق نمو قابل للاستمرار – أي نمو دائم لا ينقطع من جراء «دورات الانتعاش والكساد» على سبيل المثال. ويكون دين أي بلد قابلا للاستمرار إذا كان البلد قادرا على خدمته وسداده دون تعريض سلامة الاقتصاد للخطر (راجع صفحة ١٧).

الشفافية: تشير إلى مدى صراحة المؤسسات مع الجمهور. وكلما زادت شفافية المؤسسة زاد حرصها على إعلام الجمهور بأنشطتها وأساليبها التشغيلية أولا بأول (راجع صفحة ١٩).

لمزيد من المعلومات، راجع معجم صندوق النقد الدولي للمصطلحات المالية في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت، وعنوانه (www.imf.org).

على الغلاف صورة لامرأة تجدِّف بقارب على طول نهر الميكونغ في إقليم لانغ سون بفييت نام. خطت فييت نام خطوات واسعة نحو تحرير نظامها التجاري (راجع الصفحة ٣) (Steve Raymer/CORBIS).

الصندوق عن كثب

ملحق سنوي خاص لنشرة صندوق النقد الدولي

في هذا العدد

٢ **على طريق التغيير**
صندوق النقد الدولي والبلدان الآسيوية منخفضة الدخل

٧ **مسار جديد**
استراتيجية صندوق النقد الدولي متوسطة الأجل

٨ **١٠ أحداث شكلت صندوق النقد الدولي**
عرض عام تاريخي

١٣ **تسيير أعمال الصندوق**
الهيكل التنظيمي والموارد المالية

١٥ **المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي**
تمثيل البلدان وأصواتها

١٦ **تشجيع إقامة اقتصادات سليمة**
الرقابة الاقتصادية ومنع وقوع الأزمات

٢٠ **المعاونة في مواجهة المشكلات**
حل الأزمات

٢٢ **العَوْد إلى المسار الصحيح**
الإقراض والشرطية

٢٥ **كيفية الاقتراض من الصندوق**
شروط التسهيلات المالية

٢٦ **نقل الخبرة الفنية**
المساعدة الفنية والتدريب

٢٨ **السعي الحثيث نحو حياة أفضل**
الحد من الفقر وتخفيف أعباء الديون

٣٢ **زيادة الشفافية والمساءلة في الصندوق**
مكتب التقييم المستقل

٣٣ **لمحة عن صندوق النقد الدولي**
أهم المؤشرات

٣٣ **كيفية تنظيم صندوق النقد الدولي**

2
Chris Stowers/Panos Pictures

16
Bernd Jonkmanns/laif/Aurora & Quantis Productions, Inc.

22
Dmitry Sotnikov/Bloomberg News/Landov

لورا والاس
رئيس التحرير

شيلا ميان
مدير التحرير

كريستين إبراهيم زاده
مدير الإنتاج

جيريمي كليفت
محرر أول

إليزا ديل
إينا كوتا
محرران مساعدان

مورين بيرك
ليجون لي
كيلي ماكولم
مساعدو التحرير

لاي أوي لوي
محرر فني

ستيفن جاف
مايكل سبيلوترو
مديرو التصوير

كانيتا ميسوك
مستشار أول

الصندوق عن كثب هو ملحق سنوي خاص لنشرة صندوق النقد الدولي. ونشرة صندوق النقد الدولي (ISSN 0047-083x) هي مطبوعة دورية تصدر باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية. والآراء والمواد التي تتضمنها نشرة صندوق النقد الدولي وملحق الصندوق عن كثب لا تمثل بالضرورة وجهات النظر الرسمية للصندوق. ويجوز إعادة طبع النصوص الواردة في نشرة صندوق النقد الدولي وملحق الصندوق عن كثب، مع الإشارة إلى مصدرها على النحو الواجب، ولا يجوز نسخ الصور أو الأشكال التوضيحية في أي صيغة.

وتوجه المراسلات بخصوص المواد التحريرية الواردة في هذا الملحق إلى العنوان التالي: Current Publications Division, Room 7-106, IMF, Washington, DC 20431 U.S.A. هاتف: 623-8585 (202) أو ترسل التعليقات بالبريد الإلكتروني إلى: imfsurvey@imf.org. وتوزع نشرة صندوق النقد الدولي بالبريد الممتاز في كل من كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، وبالبريد الجوي السريع فيما سواها. وتقدر رسوم الاشتراك السنوي للمؤسسات الخاصة والأفراد بمبلغ ١٢٠ دولارا أمريكيا. وتوجه طلبات الاشتراك في النشرة إلى العنوان التالي: Publication Services, Box X2006, IMF, Washington, DC 20431 U.S.A. هاتف: 623-7430 (202) فاكس: 623-7201 (202) بريد إلكتروني: *publications@imf.org*.

على طريق التغيير

Chris Stowers/Panos Pictures

ميناء مدينة هوشي منه في فييت نام يعج بالنشاط.

منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي أكثر مناطق العالم ديناميكية وتنوعا من الناحية الاقتصادية. وهي محرك مهم للنمو الاقتصادي العالمي، إذ تضم أربعة من أكبر اثني عشر اقتصادا في العالم – وهي اليابان والصين والهند وكوريا – إلى جانب العديد من الاقتصادات الأسرع نموا. ورغم ذلك، فلا تزال هذه المنطقة تضم بعض البلدان الأكثر فقرا في العالم، ولا تزال البلدان منخفضة الدخل فيها تحتاج إلى المساعدة في التواؤم مع المقتضيات الجديدة للعولمة.

ويتعاون صندوق النقد الدولي في مختلف أنحاء المنطقة تعاونا وثيقا مع حكومات البلدان منخفضة الدخل، وهي مجموعة تضم سبعة عشر بلدا يتجاوز إجمالي عدد سكانها ٣٥٠ مليون نسمة، منهم عدد كبير من الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولارين يوميا. وتتسم هذه المجموعة ذاتها بالتنوع، إذ تضم بلدانا في طريق التحول نحو اقتصاد السوق (مثل فييت نام وكمبوديا ومنغوليا) واقتصادات المحيط الهادئ (مثل بابوا غينيا الجديدة) التي تتأثر سلبا بصغر حجم سوقها، وبلدانا معرضة للكوارث الطبيعية وغيرها من الصدمات الخارجية (مثل بنغلاديش).

ورغم انفراد كل بلد بتحديات خاصة، فجميعها يشترك في بعض السمات التي تميز استراتيجياتها الإصلاحية، كاتباع سياسات مستقرة، وتعزيز قدرة المؤسسات والموارد البشرية، والتشجيع على خلق بيئة مواتية لأنشطة الأعمال يمكنها أن تسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلق الوظائف، والحد من الفقر. ويتعاون صندوق النقد الدولي مع البلدان منخفضة الدخل في كل هذه المجالات مستخدما ما لديه من قدرة على تقديم المشورة بشأن السياسات، والمساعدة الفنية، والدعم المالي. وتعطي النبذات التالية لمحة عن الأعمال التي قام بها صندوق النقد الدولي في خمسة بلدان.

تحرير التجارة في فييت نام

قامت فييت نام بتحرير اقتصادها كوسيلة لتحقيق نمو مستمر وسريع ورفع مستويات المعيشة. فمنذ عام ١٩٨٦، خطت فييت نام خطوات واسعة نحو تحرير نظامها التجاري. ويقول لازاروس مولهو، رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في فييت نام: «كانت عملية إزالة الحواجز التجارية بمثابة حجر الزاوية لسياسات الإصلاح في هذا البلد، وقد دعم صندوق النقد الدولي هذه الاستراتيجية».

وخلال الفترة من ١٩٩٣ وحتى ٢٠٠٤، زادت درجة الانفتاح التجاري في فييت نام – والتي تقاس بمجموع الصادرات والواردات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي – إلى أكثر من الضعف، كما زادت حصتها في الصادرات العالمية إلى أكثر من ثلاثة أضعاف. ونتيجة لنشاط قطاع الصادرات وتزايد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، تمكنت فييت نام من تحقيق زيادة ملحوظة في معدل النمو الاقتصادي (حيث زاد متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي على ٧,٥٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٥)، وانخفاض شديد في معدل الفقر (من ٥٨٪ عام ١٩٩٣ إلى أقل من ٢٠٪ عام ٢٠٠٤). ويقول مولهو معلقا على ذلك: «إنه أداء رائع وفقا للمعايير الإقليمية والدولية».

ومنذ عام ١٩٩٣، اشتملت كافة برامج الإصلاح التي انتهجتها فييت نام بدعم من صندوق النقد الدولي على عناصر تتعلق بتحرير التجارة، منها تبسيط إجراءات استخراج تراخيص الاستيراد والإلغاء التدريجي لنظام الحصص وتحرير الحقوق التجارية. وتتمثل أهم الجهود التي بذلتها فييت نام مؤخرا في هذا المجال في وضع خارطة طريق السياسة التجارية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، والتي دعت إلى تخفيض التعريفة الجمركية وإزالة القيود الكمية، إلى جانب اتخاذ إجراءات أخرى استهدفت وضع أساس الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كما أعطت اتفاقية التجارة الثنائية مع الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ قوة دفع للجهود التي بذلتها فييت نام من أجل تحرير نظم التجارة والاستثمار بها، إلى جانب أنها مثلت إطارا مفيدا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ومن ناحية أخرى كانت الارتباطات الإقليمية التي تمت في ظل منطقة التجارة الحرة لبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) بمثابة ركائز مهمة لعملية التحرير، كما أسهمت في زيادة سريعة في التدفقات التجارية من وإلى فييت نام على مدار العقد الماضي.

ومع ذلك، لا تزال أمام فييت نام فرصة كبيرة لإزالة ما تبقى من حواجز غير جمركية، وإجراء المزيد من التخفيض لمتوسط أسعار تعريفتها الجمركية، والتي لا تزال من بين أعلى الأسعار في آسيا، ومواصلة تحرير نظم التجارة والاستثمار بها. كما تمثل المفاوضات الجارية بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إحدى الوسائل المهمة لمواصلة تحقيق التكامل الدولي بصورة تدريجية. فالانضمام لمنظمة التجارة العالمية لن يخلق المزيد من الفرص التجارية فحسب، بل سيشجع كذلك على تحسين البيئة القانونية وبيئة الأعمال، ويضيف بالتالي إلى المزايا التي تتمتع بها فييت نام كبلد جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويقدم صندوق النقد الدولي دعمه للجهود التي تبذلها فييت نام من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما يسدي مشورته الكاملة ومساعدته الفنية لمعاونتها في وضع نظام صرف أكثر تحررا وفعالية. وفي هذا السياق، اتخذت فييت نام خطوة مهمة في أكتوبر ٢٠٠٥ عندما أزالت ما تبقى من قيود على نظم مدفوعاتها الدولية الحالية. وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن يواصل صندوق النقد الدولي تقديم المشورة لفييت نام بشأن إدارة الاقتصاد الكلي وما يرتبط بها من إصلاحات هيكلية في سياق عملياته الرقابية، كما سيظل على استعداد لتقديم المساعدة الفنية لمعاونة السلطات هناك على إقامة سوق صرف أجنبي أكثر فعالية وتوجها نحو اقتصاد السوق.

تحمل الصدمات في بنغلاديش

مع انتهاء العمل بنظام الحصص في أواخر ٢٠٠٤، والذي كان معمولا به بموجب اتفاقية الألياف المتعددة ، خشي عدد من البلدان منخفضة الدخل في آسيا، ومنها بنغلاديش، من أن تؤدي المنافسة المحتدمة، لا سيما من جانب الصين، إلى تعريض أسواق المنسوجات والملابس للخطر، وهي الأسواق التي كانت هذه البلدان قد بدأت تعتمد عليها في الحصول على الموارد من العملات الأجنبية وتوفير فرص العمل.

وإدراكا من صندوق النقد الدولي لهذه المخاطر، أطلق "آلية التكامل التجاري" (Trade Integration Mechanism) في إبريل ٢٠٠٤ (راجع الصفحة ١٩) لمساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتها. وبعد مضى شهرين من ذلك التاريخ، قام الصندوق بإقراض بنغلاديش – أحد أهم البلدان المصدرة للملابس الجاهزة– ٧٨ مليون دولار أمريكي في صورة دعم مالي بموجب تلك الآلية، وذلك إسهاما منه في مساعدتها على مواجهة الضغوط المتوقعة على ميزان مدفوعاتها.

ويقول توماس رامبو، رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في بنغلاديش: "إن ما يدعو للتفاؤل هو أن بنغلاديش قد نجت من العاصفة ولا تزال تنافس بفعالية في هذا القطاع"، حيث استطاعت صادراتها من الملابس الجاهزة الصمود بصورة فاقت التوقعات، كما استفادت أيضا من إعادة تطبيق نظام الحصص "الوقائية"

على صادرات الصين من المنسوجات والملابس. غير أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة تلوح في الأفق، فسوف يعتمد مستقبل صادرات بنغلاديش من الملابس الجاهزة على قدرتها في معالجة مشاكل البنية التحتية وتعقيدات الإدارة الجمركية والشروط التنظيمية، التي لا تزال مرهقة، والمخاوف المتعلقة بسلامة الحكم والإدارة والمخاوف الأمنية.

وقد كانت زيادة مرونة أسعار الصرف من الأسباب التي جعلت بنغلاديش قادرة على تحمل الصدمات. ويعلق أولين ليو، عضو بعثة صندوق النقد الدولي على ذلك قائلا: «من خلال الإعلان عن الأسعار بأسلوب أكثر فعالية، فإن إدخال المزيد من المرونة لا يسهم في تخصيص الموارد الاقتصادية لأكثر الاستخدامات إنتاجية فحسب، بل يسهم كذلك في تحسين قدرة الاقتصاد على تحمل الصدمات الخارجية الناشئة عن التغيرات المتسارعة في الظروف العالمية، وذلك إذا ما صاحب هذه المرونة اتباع سياسات اقتصادية كلية احترازية».

Mohammad Shahidullah/Reuters/Landov

سيدة بنغالية تحيك الملابس في أحد المصانع بداكا.

وقد أسهم ما قدمه صندوق النقد الدولي من مشورة بشأن السياسات، ومساعدة فنية في إعداد بنغلاديش للتحول إلى نظام سعر صرف مرن، حيث أسهمت المساعدة الفنية في تعزيز قدرة البنك المركزي على دعم سعر الصرف المرن، ووضع إطار نقدي أكثر اعتمادا على قوى السوق لكبح التضخم. وقد قامت السلطات في بنغلاديش بتعويم التاكا في نهاية مايو ٢٠٠٣ عن طريق إلغاء العمل بنطاق التقلب الرسمي لسعري شرائها وبيعها مقابل الدولار. ويقول رامبو: «منذ ذلك الحين، أصبح النظام يعمل بصورة جيدة نسبيا، وسوف يؤدي الالتزام بتحديد سعر الصرف وفقا لقوى السوق إلى مواصلة تعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على الأوضاع الخارجية». كما سيكون ذلك ضروريا لدعم استمرار الأداء القوي للصادرات وتحويلات العاملين بالخارج، وهما عنصران أساسيان في استراتيجية الحكومة للنمو والحد من الفقر. وتحقيقا لهذه الغاية، سيواصل صندوق النقد الدولي تقديم المساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات.

إحكام الرقابة المصرفية في بابوا غينيا الجديدة

عندما قام صندوق النقد الدولي بفتح مكتبه في بورت موريسبي في سبتمبر٢٠٠٠، كان الاقتصاد في بابوا غينيا الجديدة يمر بفترة عصيبة، وهو ما يعزى في أحد جوانبه إلى قضايا الحوكمة بالإضافة إلى التدهور الحاد في النشاط الاقتصادي والثقة في مناخ الأعمال.

وقد شرعت الحكومة – من خلال التزامها بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية كبرى بهدف زيادة فرص تحقيق نمو أسرع وتخفيف حدة الفقر – في التصدي لعدد من المشكلات بمساعدة صندوق النقد الدولي. كما تضمنت أهم أولويات الحكومة، وضع نظام مالي يعمل بصورة جيدة وقادرة على المساهمة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، وجذب المزيد من التدفقات الرأسمالية الدولية الأكثر استقرارا.

وقد قام صندوق النقد الدولي بتقديم مساعدات فنية ضخمة للبنك المركزي في بابوا غينيا الجديدة بهدف تعزيز الرقابة المصرفية الميدانية وتبني ممارسات تنظيمية وإشرافية فعالة. وفي المراحل الأولى لعملية الإصلاح، قام الصندوق بمساعدة السلطات في وضع عدد من التشريعات المهمة تمثلت في قانون البنك المركزي الجديد لسنة ٢٠٠٠، وقانون البنوك والمؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٠، وقانون المعاشات والتأمين على الحياة لسنة ٢٠٠٠. وقد عززت هذه القوانين إلى حد كبير من قدرة البنك المركزي على تنفيذ عدد من توصيات الصندوق، من أهمها: وضع حدود على إقراض المقترض الوحيد، ووضع متطلبات أكثر صرامة للمراجعة الداخلية وإعداد التقارير، ورفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وتطبيق معيار لكفاية رأس المال بما يتفق مع معايير بازل، واستخدام إطار متعارف عليه دوليا لتقييم كفاية رأس المال وجودة الأصول والإدارة والأرباح والسيولة في أي بنك.

وقد قام البنك المركزي – من خلال اتباعه لأفضل الممارسات الدولية – بتشديد إجراءات الإشراف على البنوك وشركات التمويل والمؤسسات المالية الأخرى. ويقول إبريما فال، المندوب المقيم لصندوق النقد الدولي في بابوا غينيا الجديدة: «لقد أدى ذلك إلى توخي الحذر في إدارة أموال المودعين واشتراكات الأعضاء في صناديق المعاشات وأقساط التأمين على الحياة». ويضيف قائلا: «من المهم أيضا زيادة الاهتمام بسلامة الحكم والإدارة وتقييم مؤهلات من يعملون في الإدارة العليا والإدارة التنفيذية بهذه المؤسسات المالية».

وقد نجحت الإصلاحات التي جرت حتى الآن. فالعاملين بالبنك المركزي، الذين تلقوا تدريبا على أيدي خبراء المساعدة الفنية، يقومون الآن بإجراء عمليات التفتيش الميداني بأنفسهم. كما يشير عدد من المؤشرات إلى ارتفاع مستوى السلامة المالية في الجهاز المصرفي. فعلى سبيل المثال، انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض من ٧,٣٪ في ٢٠٠٢ إلى ٣,٦٪ في ٢٠٠٥، كما

تجاوز معدل العائد على الأصول نسبة ٤٪ في ٢٠٠٥ بعد أن كان سالبا في ٢٠٠٢.

ويقول فال: «هناك تحدٍ كبير الآن، يتمثل في ضمان استمرارية القدرة الإشرافية للبنك المركزي وأن تكون تلك القدرة أساسا لاستمرار سياسات التنظيم والرقابة الحذرة». ويواصل صندوق النقد الدولي تركيزه على هذه المجالات من خلال مساعدته الفنية المستمرة.

تعزيز المالية العامة في كمبوديا

كان أحد التحديات الرئيسية التي واجهت حكومة كمبوديا منذ خروجها من الحرب الأهلية المدمرة والعزلة الدولية عام ١٩٩١، هو زيادة الإيرادات العامة لمواجهة متطلبات الإنفاق على إعادة البناء والخدمات العامة الأساسية، وتحسين إدارة المالية العامة لاستخدام تلك الموارد بفعالية. وقد كان للمساعدة الفنية التي قدمها صندوق النقد الدولي – إلى جانب دعمه المالي ومشورته بشأن السياسات – أثرها المهم في مساعدة الحكومة على مواجهة ذلك التحدي.

وعندما بدأت كمبوديا عملية الإصلاح، كانت الإيرادات العامة تقل عن ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بينما تجاوزت النفقات العامة ضعف متحصلات الدولة، الأمر الذي نتج عنه عجز في الميزان الجاري للموازنة الحكومية. وقد بدأت الحكومة عملية إصلاح مالي في عام ١٩٩٢، غير أن تبسيط الهيكل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية لم يؤتيا ثمارهما سوى في عام ١٩٩٩ عندما بدأت الحكومة في تطبيق ضريبة قيمة مضافة نسبتها ١٠٪، مما مكنها من زيادة الإيرادات إلى ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وقد تم تعزيز تلك الجهود عندما بدأت الحكومة في إجراء عدد من الإصلاحات عام ٢٠٠١ لتحسين الإدارتين الضريبية والجمركية من خلال المساعدة الفنية التي حصلت عليها بموجب «برنامج عمل التعاون الفني» (Technical Cooperation Action Program). كما تمت الاستعانة بهذا البرنامج – الذي شارك في وضعه كل من السلطات الكمبودية وصندوق النقد الدولي والجهات المانحة الأخرى – لزيادة الطاقة التشغيلية للمؤسسات الكبرى بهدف جمع المزيد من الإيرادات وتحسين استخدام النفقات وإدارة الأموال. وقد أسهم تطوير الإدارة الجمركية في زيادة الإيرادات إلى ما يزيد على ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢. ويتمثل أحد التحديات الكبرى في جمع المزيد من الإيرادات الحكومية، إذ لا تزال نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي منخفضة للغاية وفقا للمعايير الدولية، كما أنها لا تزال غير كافية لتمويل حاجات كمبوديا البالغة الأهمية من بنية تحتية وتنمية ريفية ونفقات اجتماعية. ويواصل صندوق النقد الدولي تقديم مشورته بشأن السياسات ووضع الإطار الاقتصادي الكلي لزيادة الإيرادات إلى جانب تقديم المساعدة الفنية لتطوير الإدارتين الضريبية والجمركية.

وعلى الجانب الآخر، تطورت سياسة الإنفاق العام التي انتهجتها الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة القيام ببعض عمليات إعادة هيكلة النفقات لصالح القطاعات ذات الأولوية، كالزراعة والتنمية الريفية والرعاية الصحية والتعليم، رغم أن حجم الإنفاق على الرعاية الصحية و التعليم لا يزال بعيدا كل البعد عن متوسط الإنفاق على هذين القطاعين في بلدان تشهد نفس المرحلة من التنمية. ومع ذلك، ورغم ما حدث من تقدم حتى الآن، لا تزال كمبوديا تواجه تحديا كبيرا يتمثل في تحويل نظام إدارة المالية العامة إلى نظام قادر على تقديم الخدمات المناسبة، ومواصلة الحصول على المساعدات الضخمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لدعم برنامج أولويات الحكومة الذي يهدف إلى التصدي لمواطن الضعف.

إن التحسن الذي شهدته كمبوديا مؤخرا في الأداء الاقتصادي الكلي والحد من الفقر وإدارة النفقات العامة قد ساعد – رغم أنه بدأ من نقطة متدنية للغاية – على تمهيد الطريق لإلغاء ١٠٠٪ من التزاماتها المستحقة لصندوق النقد الدولي في يناير ٢٠٠٦ بموجب «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» (MDRI) (راجع الصفحة ٢٩). وعلى حد قول جون نيلمز، المندوب المقيم لصندوق النقد الدولي في كمبوديا: «إن الإصلاحات التي شهدتها كمبوديا ستساعد على ضمان الاستخدام الفعال للأموال التي توفرت بموجب المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون». وتهدف الحكومة إلى إنفاق الوفورات الناتجة عن التوقف عن خدمة الدين – حوالي ٨٢ مليون دولار على مدار عدة سنوات – على تمويل البنية التحتية للري في المناطق الريفية، وهو الأمر الذي من شأنه زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين مستوى معيشة الفقراء بصورة مباشرة.

التخطيط للمستقبل في منغوليا

واجه صانعو السياسات في منغوليا العديد من التحديات منذ أوائل التسعينات، عندما شرعت منغوليا في التحول نحو اقتصاد السوق. فإلى جانب إصدار القوانين وبناء المؤسسات المرتبطة بتنمية القطاع الخاص، كان يتعين على السلطات معالجة أوجه القصور الخطيرة في الجهاز المصرفي والتصدي للصدمات الخارجية الكبرى، ومنها أزمات الجفاف الممتدة وتعاقب مواسم الشتاء القارس وتذبذب أسعار صادرات منغوليا من السلع الرئيسية (النحاس والذهب والكشمير).

وقد قام صندوق النقد الدولي طوال هذه الفترة، بدعم جهود الإصلاح التي قامت بها السلطات الحكومية من خلال تقديم القروض الميسرة من تسهيلاته وتقديم المساعدة الفنية الشاملة في عدة مجالات، منها إعادة هيكلة القطاع المالي، والرقابة المصرفية، والسياسة والإدارة الضريبية، والإحصاءات الاقتصادية. وقد نجحت الإصلاحات الحكومية نجاحا كبيرا في تخفيض معدلات التضخم بعد

أن كانت شديدة الارتفاع، وزيادة إيرادات الموازنة، واستعادة الثقة في النظام المالي. غير أن النمو الاقتصادي ظل متباطئا بصفة عامة خلال العقد المنتهي في ٢٠٠١، كما ظل عجز الموازنة كبيرا إلى حد ما، وواصل الدين العام ارتفاعه.

وشهدت الفترة منذ عام ٢٠٠١، تحسن الأداء الاقتصادي بصورة ملحوظة. إذ بدأت الإصلاحات التي جرت خلال عقد التسعينات تؤتي ثمارها، وتحسنت الظروف الجوية، كما ارتفعت أسعار الصادرات من السلع الرئيسية ارتفاعا حادا. وبلغ متوسط معدل النمو الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي حوالي ٦,٥٪ منذ عام ٢٠٠٢، أي أكثر من ضعف متوسط معدل النمو خلال السنوات الثمانية السابقة. ونتيجة لانتعاش النشاط الاقتصادي وارتفاع أسعار الصادرات لمستويات قياسية، تحسن وضع الموازنة وميزان المدفوعات بصورة ملحوظة. فقد زادت إيرادات الموازنة بنسبة مذهلة بلغت ١٣ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بمنتصف التسعينات، كما تحول عجز الموازنة – الذي بلغ متوسطه نحو ٩,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في النصف الثاني من التسعينات – إلى فائض لأول مرة في ٢٠٠٥ (بنسبة مرتفعة بلغت ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي). كما حقق الحساب الجاري الخارجي فائضا منذ عام ٢٠٠٤، وأعيد بناء جانب كبير من الاحتياطيات الدولية.

Michael Reynolds/EPA/Landov

عاملان يسيران في مصنع لإنتاج النحاس المضغوط بجوار أحد المناجم المملوكة للدولة في إردينيت بمنغوليا.

ويحذر روجر كرونبرج، مستشار صندوق النقد الدولي بإدارة آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ورئيس بعثة الصندوق في منغوليا قائلا: «رغم هذه الإنجازات الهائلة، لا يزال على منغوليا مواجهة تحديات كبرى إذا ما أرادت تقليل احتمالات تعرضها لخطر الصدمات الخارجية ووضع حلول فعالة ودائمة للحد من الفقر. وحتى يمكن لصانعي السياسات وضع خطط أطول أجلا، عليهم العمل على عزل الاقتصاد عن صدمات الإيرادات التي تنشأ نتيجة تذبذب أسعار الموارد. ورغم الظروف المواتية في الوقت الراهن، فإن الأمر لا يحتاج إلى وضع افتراضات غير واقعية لإدراك أن استمرار القدرة على تحمل الديون يمكن أن يظل قضية تبعث على القلق. لذلك يجب أن تقوم السياسات على أسس قوية من خلال وضع إطار واقعي للموازنة في الأجل المتوسط من أجل نجاح هذه الاستراتيجية».

وينصح خبراء الصندوق بضرورة قيام منغوليا بادخار معظم ما جنته من مكاسب غير متوقعة نتيجة الارتفاع الهائل في أسعار السلع، وأن تظل مستعدة لمواجهة مخاطر عودة الضغوط التضخمية نتيجة النمو السريع في حجم الائتمان، وأن تمتنع عن الاقتراض الخارجي بشروط تجارية مكلفة. كما يحث صندوق النقد الدولي منغوليا على زيادة الشفافية في البنك المركزي وغيره من مؤسسات القطاع العام، والمضي قدما في إصلاح جهاز الخدمة المدنية. وقد أشار كرونبرج إلى أن المناقشات مع الحكومة المنغولية حول إمكانية وضع برنامج جديد تابع» لتسهيل النمو والحد من الفقر» (PRGF) قد بدأت في وقت سابق من هذا العام ومن المتوقع أن تستمر خلال فصل الشتاء عندما تبدأ السلطات في وضع موازنة ٢٠٠٧.

استراتيجيات مختلفة نحو هدف واحد

إن اختلاف التحديات التي تواجهها هذه البلدان، وتنوع الاستراتيجيات التي تنتهجها، يشير إلى تعدد السبل التي يمكن من خلالها تحقيق النمو المستمر والحد من الفقر. وبناء على ذلك، اتبع صندوق النقد الدولي منهجا مرنا لدعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان. فقد قدم الصندوق مشورته بشأن السياسات من خلال العمل على التأكد من سلامة الأوضاع في هذه البلدان بشكل دوري، فيما يعرف برقابة الصندوق. كما قدم مساعداته المالية عن طريق مجموعة من الأدوات المختلفة. وتقوم المساعدة الفنية بدعم تنمية مؤسسات الاقتصاد الكلي في المجالات الأساسية، وهو الأمر الذي يختلف باختلاف ظروف البلدان ويشمل إقامة سوق للصرف الأجنبي، ووضع إطار للسياسة النقدية، والقواعد والرقابة المصرفية، ومكافحة غسل الأموال والسياسة، والإدارة الضريبية، وإدارة المالية العامة، وإدارة الدين الخارجي، والإحصاءات الاقتصادية. وقد خطت هذه البلدان جميعا بعض الخطوات نحو الحد من الفقر، كما تحرز تقدما نحو تحقيق الأهداف الرئيسية الأخرى للتنمية في الألفية الجديدة (راجع الصفحة ٢٩) كتخفيض معدل وفيات الأطفال ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود. كما يبدي صندوق النقد الدولي استعداده الدائم لمواصلة اسهاماته في تلك الجهود. ■

كريستين إبراهيم زاده
إدارة العلاقات الخارجية بصندوق النقد الدولي

استراتيجية صندوق النقد الدولي متوسطة الأجل

مسار جديد

وضع صندوق النقد الدولي استراتيجية متوسطة الأجل لمساعدة أعضائه البالغ عددهم ١٨٤ بلدا في التغلب على ما يواجهونه من تحديات في الآونة الأخيرة، لا سيما وأن هذه البلدان تسعى جاهدة لإجراء التعديلات اللازمة من أجل الاستفادة من مزايا العولمة في القرن الحادي والعشرين. وتتناول الاستراتيجية المجالات الرئيسية لعمل الصندوق، ومنها الرقابة على الاقتصادات العالمية والإقليمية والوطنية، ومنع الأزمات والإقراض، وتقديم المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء، وممارسة السلطات في الصندوق، بما في ذلك تمثيل البلدان الأعضاء وأصواتها.

Stephen Jaffe/IMF

رودريغو دي راتو، المدير العام لصندوق النقد الدولي.

وقد قام رودريغو دي راتو، المدير العام لصندوق النقد الدولي، بمجرد التحاقه بالعمل في يونيو ٢٠٠٤، بإجراء مراجعة لاستراتيجية الصندوق للوقوف على أفضل السبل التي تضمن التخصيص الفعال لموارده وتكفل بقاءه مستعدا لما قد يَستجِد من تحديات. وقد صدر تقرير مبدئي في سبتمبر ٢٠٠٥، كان مثارا للمناقشات المفيدة داخل الصندوق، وبين الجمهور، حول الدور المناسب للصندوق. ثم صدر في إبريل ٢٠٠٦ تقرير حول كيفية تنفيذ المنهج الجديد، وهو التقرير الذي أشادت به اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (IMFC) التابعة لمجلس المحافظين، وهي اللجنة المسؤولة عن وضع السياسات. وتتضمن أهم التعديلات المقترحة في عمل الصندوق ما يلي:

الرقابة الاقتصادية: إن تعزيز رقابة الصندوق على المستوى الدولي، يعني بذل المزيد من الجهد لتحديد سبل الاستجابة الفعالة للمخاطر التي تهدد الاستقرار الاقتصادي وتشجيع هذه السبل، ويشمل ذلك توسيع نطاق عمليات تقييم أسعار الصرف. كما يمكن تعزيز الرقابة على المستوى القطري عن طريق تحليل النظم المالية بصورة أكثر عمقا، وتعزيز المنظور العالمي للرقابة، وزيادة الاهتمام بالسياق الإقليمي، وزيادة فعالية الاتصال لبناء التوافق في الآراء، لا سيما على المستوى الإقليمي.

وقد قام الصندوق أيضا بإدخال إجراء جديد للتشاور متعدد الأطراف، وذلك في تطور مهم للدور الذي يضطلع به. وسوف تكون المشاورات متعددة الأطراف وسيلة مهمة للتحليل ولبناء توافق الآراء، كما ستمكِّن الصندوق وبلدانه الأعضاء من اقتراح الإجراءات اللازمة للتغلب على مواطن الضعف التي تؤثر على فرادى البلدان الأعضاء وعلى النظام المالي العالمي ككل. وتجري حاليا أولى هذه المشاورات حول الاختلالات العالمية مع الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة. والمشاورات الجديدة يمكن أن تكون عنصرا مكملا للترتيبات الحالية التي يضعها صندوق النقد الدولي للتشاور مع فرادى البلدان، مما يمكن الصندوق من معالجة القضايا بصورة شاملة وجماعية مع الأعضاء ذوي الأهمية النظُمية، وإن وجدت صلة، مع الجهات التي أنشأتها مجموعات من البلدان الأعضاء، كالاتحاد الأوروبي.

الأسواق الصاعدة: يعتزم الصندوق توسيع نطاق أدوات الإقراض التي استحدثها لتشتمل على آلية للبلدان التي تنتهج سياسات اقتصادية كلية قوية، وتستطيع الاستمرار في تحمل الدين وتُعِد تقارير تتسم بالشفافية، لكنها برغم ذلك تواجه مواطن ضعف محتملة. كما يظل الصندوق على استعداد لدعم الاتفاقات الإقليمية وغيرها من الاتفاقات التي تبرم لجمع الاحتياطيات من خلال إعلانه عن انتهاج البلدان لسياسات سليمة.

البلدان منخفضة الدخل: سوف يقدم الصندوق مساعدات إلى هذه البلدان من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية الكلية المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة، لا سيما عن طريق زيادة المعونة وإدارة الدين عقب الجولة الأخيرة من مفاوضات تخفيف أعباء الديون. وللقيام بذلك، سيزيد الصندوق من اهتمامه بمجالات خبراته الأساسية مع استمرار مشاركته في حل مشاكل التنمية التي تواجهها هذه البلدان، كما سيهتم بكيفية تعاونه مع شركاء التنمية الآخرين، لا سيما البنك الدولي، في مساعدة أعضائه من البلدان منخفضة الدخل.

تمثيل البلدان وأصواتها: ومن الأولويات الأخرى للاستراتيجية تعديل حصص البلدان الأعضاء وتمثيلها في إدارة الصندوق بما يعكس التغير في وزن هذه البلدان ودورها في الاقتصاد العالمي. ومن شأن ذلك أن ينمي شعور البلدان الأعضاء بملكيتها للصندوق ويعزز مفهوم المشاركة لديها، وأن يحافظ على شرعية الصندوق كمؤسسة تعاونية في نظر كل أعضائه. ■

عرض عام تاريخي

١٠ أحداث شكلت صندوق النقد الدولي

جيمس باوتون

Bettman/Corbis

Dorothea Lange/Corbis

Archive Photos

Bettman/Corbis

Alain DeJean/Corbis

أُنشئ صندوق النقد الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية في سياق السعي لبناء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر استقرارا وتجنب أخطاء العقود السابقة التي أسفرت عن خسائر فادحة. وعلى مدى الستين عاما الماضية، ظل الصندوق في حالة تغير وتكيف دائمة. غير أنه تشكل منذ إنشائه بفعل أحداث التاريخ وتأثر بالأفكار الاقتصادية والسياسية السائدة على مر السنين.

وحين اجتمع أعضاء وفود ٤٤ بلدا في بريتون وودز بولاية نيو هامبشير في يوليو ١٩٤٤ لإنشاء مؤسستين تحكمان العلاقات الاقتصادية الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان تركيزهم منصبا على تجنب تكرار الإخفاقات التي مني بها مؤتمر باريس للسلام الذي وضع نهاية للحرب العالمية الأولى. فرأوا أن تأسيس بنك دولي للإنشاء والتعمير من شأنه العمل على استعادة النشاط الاقتصادي، وأن إقامة صندوق نقد دولي من شأنه المساعدة في استعادة قابلية تحويل العملات والنشاط التجاري متعدد الأطراف. وبالنسبة لكل من جون مايناردكينز، رجل الاقتصاد الذي ترأس الوفد البريطاني، وهاري ديكستر وايت، صاحب الإسهام الأكبر في صياغة اتفاقية تأسيس الصندوق ممثلا للوفد الأمريكي، كان المبدأ الحافز لإنشاء الصندوق هو تحقيق النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء مؤسسة تحول دون الانتكاس إلى هوة الانغلاق والحمائية، وليس فقط تجنب تكرار «الكساد الكبير».

ويسلط هذا المقال الضوء على بعض الأحداث الرئيسية في القرن العشرين والتي كانت بالغة الأثر على صندوق النقد الدولي، ويخرج منها ببعض الاستنتاجات حول تأثير التاريخ على النظام النقدي الدولي الحالي.

Mark Henley/Panos Pictures

Larry Burrows/Time Life Pictures/Getty Images

Toru Yamakana/AFP Photo

Choo Youn-Kong/AFP

Jacques Langevin/Corbis

١- مؤتمر باريس للسلام

نظر بالفعل مؤتمر باريس لعام ١٩١٨ في مخطط لاستعادة الرخاء والسلام العالميين في شكل ١٤ نقطة طرحها وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة آنذاك. ولكن بعد مضي ستة أشهر، تم استبعاد أجزاء رئيسية من المخطط حينما اتفق أعضاء الوفود على شروط ما عُرِف بعدئذ باسم «معاهدة فرساي.» وضاع الرخاء في غضون عقد واحد، ثم ضاع السلام أيضا في غضون عقد آخر. وكان أشهر الإخفاقات هو عجز ويلسون على إقناع مجلس الشيوخ الأمريكي بالمصادقة على عضوية بلاده في عصبة الأمم. أما الكارثة الكبرى، فيقال إنه الفشل في وضع أسس التعاون الاقتصادي بين البلدان التجارية العظمى في العالم.

٢- الكساد الكبير

أدى الكساد الكبير الذي بدأ عام ١٩٢٩ إلى تضخيم العواقب السلبية لمعاهدة فرساي، حيث تفاعلت التجارة الدولية المتصدعة مع أخطاء السياسة المحلية لتولد انخفاضا في الإنتاج والأسعار على مستوى العالم. وجاء ذلك اختبارا قاسيا لثقة المحللين والناخبين في فعالية الأسواق الحرة، كما عزز الاعتقاد في ضرورة اضطلاع القطاع العام بدور نشط في الحياة الاقتصادية. ومن ثم أصبح من السهل والطبيعي أن يبدأ إجراء مناقشات لوضع إطار لما بعد الحرب العالمية الثانية على اعتبار أن وجود هيئة حكومية دولية تتمتع بصلاحيات كبيرة سوف يكون مفيدا، بل أساسيا، للنظام المالي الدولي.

٣- الحرب العالمية الثانية

كانت الحرب العالمية الثانية هي القوة الدافعة لإصلاح النظام الدولي والسياق المناسب لتنفيذه. فحين دخلت الولايات المتحدة الحرب في ديسمبر ١٩٤١ ردا على تفجير ميناء بيرل هاربور، عهد هنري مورغنتاو، وزير الخزانة آنذاك، بمسؤولية السياسات الاقتصادية والمالية الدولية إلى وايت وطلب إليه أن يضع خطة لإعادة إنشاء النظام بعد انتهاء الحرب. وبمجرد انتهاء الحرب، كان وايت قد وضع بالفعل خطة مبدئية لتأسيس صندوق يحقق الاستقرار الدولي، وتمكن من إعداد مسودة أولى لها في غضون بضعة أشهر. وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلنطي، كان كينز عاكفا على وضع خطة لإنشاء اتحاد مقاصة دولي تشترك في إدارته كل من بريطانيا والولايات المتحدة بوصفهما «الدولتين المؤسستين». وكانت خطة كينز مماثلة في جوهرها لخطة وايت، وإن كانت تبدو أقل ارتكازا على تعددية الأطراف وتستند إلى النظام البريطاني للسحب على المكشوف وليس إلى مبادلات العملة المعقدة التي اقترحها وايت. وبعد مناقشات ومفاوضات استمرت طوال العامين التاليين، تم دمج الخطتين ليصبحا مسودة لاتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

وكانت إحدى النتائج الرئيسية للحرب أن أصبحت الولايات المتحدة هي المتحكمة الفعلية في الاقتصاد العالمي. وعلى ذلك، بُني الهيكل المالي لصندوق النقد الدولي على الدولار الأمريكي وليس على عملة دولية خاصة يستحدثها الصندوق، مما جعل قوته الاقراضية محدودة وجعله يفتقر إلى معظم الصلاحيات التي تمنح للبنوك المركزية. ولم

يتخذ الصندوق مقرا له في لندن أو نيويورك، بل في واشنطن العاصمة حيث تستطيع وزارة الخزانة الأمريكية أن تكون مصدر استقطاب قوي. وعلى مدى العقود الثلاثة التالية أصبح الصندوق مؤسسة ترتكز على الدولار، حيث تأتي معظم موارده المتاحة للإقراض من الولايات المتحدة التي تتحكم فعليا في معظم قراراته ذات الصلة.

٤- الحرب الباردة

كان هاري ديكستر وايت قد بذل قصارى جهده في عام ١٩٤٤ لإقناع الاتحاد السوفيتي بالانضمام إلى صندوق النقد الدولي، اعتقادا منه أن التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة هو مفتاح السلام والرخاء في فترة ما بعد الحرب. وقد وقع الوفد السوفيتي في بريتون وودز على اتفاقية تأسيس الصندوق إلى حين إحالتها إلى جهة الاختصاص الوطنية، غير أن جوزيف ستالين رفض التصديق عليها في نهاية المطاف حيث يبدو أنه خشي سيطرة الغرب على سياسات الصندوق (ولم يكن ذلك بلا مبرر). وحينما أعقب ذلك التوتر وقوع الحرب الباردة، انهارت رؤية وايت لعضوية الصندوق العالمية، فانسحبت بولندا من الصندوق عام ١٩٥٠ ثم أُجبِرت تشيكوسلوفاكيا على الانسحاب بعدها بأربع سنوات. وبعد فترة وجيزة من تولي فيدل كاسترو زمام الحكم في كوبا عام ١٩٥٩، قام أيضا بسحب عضوية بلاده من الصندوق. وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود بعد تولي ماو تسي تونغ الحكم في الصين، تصدت حكومة الولايات المتحدة لكافة الجهود التي بذلتها جمهورية الصين الشعبية لتصبح ممثَّلة في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. أما معظم البلدان الأخرى التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي أو الصين فلم تسع إلى الانضمام لعضوية الصندوق. ولم يتغير هذا التوجه حتى ثمانينات القرن العشرين حين حصلت الصين على مقعد في المجلس التنفيذي وعادت بولندا إلى عضوية الصندوق.

وكان التأثير الواضح للحرب الباردة على الصندوق هو محدودية عدد أعضائه. فحسب المصطلحات الشائعة في تلك الحقبة، كان الصندوق يضم العالم الأول وعددا كبيرا من بلدان العالم الثالث، ولكن العالم الثاني كان غائبا عن الساحة. وقد أصبح الصندوق منتدى رأسماليا إلى حد كبير ساعد على تحقيق الاستقرار في الاقتصادات القائمة على السوق.

٥- استقلال إفريقيا

لم يضم أعضاء الصندوق الأصليون البالغ عددهم ٤٠ عضوا إلا ثلاثة بلدان من القارة الإفريقية، هي مصر وإثيوبيا وجنوب إفريقيا. وكان واحدا من هذه البلدان أكثر ارتباطا بالشرق الأوسط بينما كان ثان تحت سيطرة أقلية وأكثر ارتباطا بالثقافة الأوروبية. وكان معظم بلدان القارة لا يزال تحت الحكم الاستعماري آنذاك. وقد بدأ الوضع يتغير منذ عام ١٩٥٧ حين انضم إلى عضوية الصندوق بَلَدان حديثا العهد بالاستقلال هما غانا والسودان. ثم توالت طلبات الانضمام إلى عضوية الصندوق حتى أصبح عدد أعضائه ١١٥ عضوا في عام ١٩٦٩، منهم ٤٤ عضوا من إفريقيا. وبحلول عام ١٩٩٠ كانت جميع البلدان الإفريقية، وعددها ٥٣ بلدا، قد أصبحت أعضاء في صندوق النقد الدولي. وكانت هذه البلدان تمثل ثلث البلدان الأعضاء تقريبا، وإن كان حجمها الصغير في المتوسط وكون معظمها من البلدان منخفضة الدخل قد جعلاها تتحكم في أقل من ٩٪ من قوة التصويت ولا تملك سوى ٣ مقاعد من مجموع ٢٢ مقعدا في المجلس التنفيذي.

وكان ظهور إفريقيا كقارة تضم بلدانا مستقلة من العوامل التي أحدثت تأثيرا كبيرا في حجم الصندوق وتنوع أعضائه، مما تطلب منه تكثيف المشاركة في جهود البلدان المقترضة والإشراف عليها. وكان دخل الفرد شديد الانخفاض في معظم هذه البلدان، لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء، كما كان معظمها من أقل البلدان تقدما في التنمية الاقتصادية على مستوى العالم – وهي صورة لا تزال قائمة حتى الآن. ومعظم المشكلات الاقتصادية في هذه البلدان هي مشكلات هيكلية أكثر من كونها اقتصادية كلية، وهي تنبع من الحاجة إلى تحسين التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية وأنماط الحكم والإدارة أكثر من الحاجة إلى تحسين الأوضاع المالية، كما أنها أكثر عمقا واستمرارا في هذه المنطقة منها في المناطق الأخرى. ويتطلب حل هذه المشكلات منح قروض بشروط ميسرة وتوفير قدر كبير من الخبرات الفنية في مختلف المجالات. وبالتالي، اتسع نطاق دور الصندوق متجاوزا حدوده الأصلية، وأصبح التعاون الوثيق مع البنك الدولي وغيره من الهيئات المعنية بالتنمية أمرا ضروريا.

٦- ظهور العديد من المراكز الاقتصادية

مع بدء انتعاش الاقتصاد العالمي –والتجارة العالمية– في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدأت الهيمنة الاقتصادية الأمريكية تتراجع بالتدريج. وكانت أوروبا الغربية أول من نهض من تحت الرماد. فمع نهاية الخمسينات، كانت معظم البلدان الأوروبية تحقق معدلات نمو سريعة وتزداد انفتاحا على التجارة متعددة الأطراف ومبادلة العملات، وهو ما يرجع لعدة عوامل مجتمعة، منها التوجه الوطني السائد والدعم الدولي –من خطة مارشال الأمريكية ومن البنك الدولي وأخيرا من صندوق النقد الدولي– بالإضافة إلى التعددية النابعة من الداخل والتي جسدتها السوق المشتركة واتحاد المدفوعات الأوروبي. وانضمت جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى الصندوق عام ١٩٥٢ وسرعان ما أصبحت من الاقتصادات الرائدة على مستوى العالم. ثم تلتها آسيا، وبعدها اليابان التي انضمت إلى الصندوق في عام ١٩٥٢ وأصبحت بحلول الستينات في طريقها للحاق بالولايات المتحدة

وألمانيا على قمة الهرم الاقتصادي. ثم شهدت السبعينات تزايد القوة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية وسائر البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط. وخلال ثلاثين عاما، انخفضت حصة الولايات المتحدة من صادرات العالم من ٢٢٪ إلى ١٢٪، بينما انخفضت حصتها من الاحتياطيات الدولية الرسمية بدرجة أكثر حدة من ٥٤٪ في عام ١٩٤٨ إلى ١٢٪ في عام ١٩٧٨.

وبعد أن أصبح توازن القوى الاقتصادية والمالية موزعا على نطاق أوسع، تزايدت العملات القابلة للتحويل لأغراض الحساب الجاري وحتى لأغراض المعاملات الرأسمالية. وحقق الشركاء التجاريون معدلات نمو متباينة متبعين في ذلك أخلاط مختلفة من السياسات المالية. وتزايدت حدة الضغوط المتكررة على أسعار الصرف الثابتة وعلى الكميات المحدودة من معروض الذهب والدولار الأمريكي. وإزاء تلك الضغوط، قام صندوق النقد الدولي بتعديل اتفاقية تأسيسه عام ١٩٦٩ واستحداث حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights) كعنصر مكمل لأصوله الاحتياطية، ولكن ذلك الإجراء كان محدود الأثر فلم ينجح في معالجة المشكلة الأساسية الناجمة عن الضغوط المتفاوتة. وهكذا بات من المتعذر استمرار نظام بريتون وودز الأصلي لأسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل، حتى قبل وقوع صدمة النفط الأولى في عام ١٩٧٣.

٧- حرب فييت نام

لم يؤثر استغراق الولايات المتحدة المكثف في حرب فييت نام خلال الستينات وأوائل السبعينات تأثيرا كبيرا على الصندوق، اللهم إلا التأثير غير المباشر الذي أحدثه ذلك على عضوية فييت نام في الصندوق. فحين كانت حكومة جنوب فييت نام على وشك السقوط في إبريل ١٩٧٥، قام مسؤولوها بمحاولات يائسة للحصول من الصندوق على أكبر قدر ممكن من القروض. غير أن الصندوق لم يستجب لهذا الطلب، واعترف بعد بضعة أشهر بجمهورية فييت نام الاشتراكية خلفا للحكومة السابقة. غير أن التأثير الأكبر وقع على اقتصاد الولايات المتحدة ومدفوعاتها الخارجية. فإلى جانب الزيادة الهائلة في الإنفاق الداخلي على برامج «المجتمع الكبير» التي استحدثها الرئيس ليندون جونسون، أدى ارتفاع النفقات العسكرية الخارجية إلى تفاقم المغالاة في تقييم سعر الدولار في ظل نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة. ثم انهار النظام بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٣ تحت وطأة سلسلة من الهزات المتتابعة. ولما لم يعد الدولار قابلا للتحويل إلى ذهب، لم يعد هذا المعدن النفيس قادرا على القيام بوظيفة حيوية أو حتى مفيدة في النظام النقدي الدولي. ولم تكن حرب فييت نام بأي حال هي السبب الوحيد وراء هذا التدهور، ولكن دورها الحافز كان أساسيا بكل تأكيد.

٨- عولمة الأسواق المالية

كانت التدفقات المالية الخاصة محدودة النطاق والأهمية إبان تأسيس الصندوق. فكان الائتمان التجاري هو المصدر الرئيسي لتمويل تدفقات التجارة، وكان معظم الاقتصاديين يرون أن تدفقات الحافظة العابرة للحدود يحتمل أن تكون مصدر تهديد للاستقرار بقدر ما يحتمل أن تكون مصدرا لرؤوس الأموال الاستثمارية.

وبدأت تدفقات رؤوس الأموال تزداد أهمية واتساعا في الخمسينات مع تقدم البلدان الأوروبية تدريجيا في استعادة قابلية تحويل العملة. غير أن السبعينات شهدت أول زيادة كبيرة في هذه التدفقات مع ظهور سوق اليورودولار والأسواق المالية الخارجية الأخرى. ثم استمرت الزيادة مع تراكم «البترودولار» لدى البلدان المصدرة للنفط في السبعينات وإعادة توظيف تلك الأصول لدى مقترضين سياديين من مستوردي النفط عن طريق البنوك الدولية الكبرى. وبحلول التسعينات كانت التدفقات العابرة للحدود قد أصبحت مصدرا مهما لتمويل الاقتصادات الصناعية واقتصادات الأسواق الصاعدة في مختلف أرجاء العالم، وكان هيكل الأسواق المالية الدولية قد أصبح معقدا بدرجة يتعذر معها قياس حجم هذه الأسواق، ناهيك عن السيطرة عليها.

ومن آثار العولمة المالية أنها جعلت التمويل الذي يقدمه الصندوق هامشيا من حيث الكم بالنسبة لكثير من المقترضين المحتملين. ففي أوائل إنشاء الصندوق، كان الاقتراض منه هو السبيل الوحيد في أغلب الأحيان أمام البلدان التي تسعى لسد ما تواجه من فجوات تمويلية في ميزان المدفوعات. ومع حلول الثمانينات، أصبح الهدف هو «حفز» تدفقات رؤوس الأموال الأخرى باقتراض مبالغ صغيرة نسبيا من الصندوق لدعم مجموعة تدابير متفق عليها لإصلاح السياسات على أمل إقناع الدائنين الآخرين بأن الآفاق المستقبلية لهذا البلد مبشرة. فلم يكن المهم هو كم الأموال المقترضة بقدر ما هو نوعية الإصلاحات. وهكذا نجد أن العولمة أحدثت تغييرا جذريا في العلاقة بين صندوق النقد الدولي والبلدان الأعضاء المقترضة، وفي علاقة الصندوق بالدائنين الرسميين والدائنين من القطاع الخاص.

وهناك أثر آخر للعولمة المالية، وهو إضعاف صفة «الاتحاد الائتماني» التي يتسم بها الصندوق كمؤسسة تقوم على العضوية، ذلك أن الاقتصادات الأكثر تقدما أصبحت قادرة مع حلول الثمانينات على تمويل مدفوعاتها الخارجية من تدفقات القطاع الخاص ولم تعد بحاجة إلى الاقتراض من الصندوق. وهكذا انقسم أعضاء الصندوق إلى مجموعتين ثابتتين، واحدة تضم البلدان الدائنة والأخرى تضم البلدان المقترضة.

وهناك أثر ثالث للعولمة المالية، وهو أن بلدان الأسواق المالية الصاعدة أصبحت تعتمد على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، والتي تبين أنها متقلبة ولا يمكن الاعتماد عليها عندما تدهورت الظروف

الاقتصادية سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي. وعندما تغير اتجاه هذه التدفقات على نحو مفاجئ في النصف الثاني من عقد التسعينات، لجأ العديد من البلدان متوسطة الدخل – المكسيك عام ١٩٩٥، وكل من تايلند وإندونيسيا وكوريا عام ١٩٧٧، ثم روسيا عام ١٩٩٨ والبرازيل عام ١٩٩٩ – إلى طلب المساعدة المالية من صندوق النقد الدولي على نطاق أوسع بكثير مما سبق وأن قدمه الصندوق في حالات سابقة.

٩- أزمة الدين الدولية

في أغسطس ١٩٨٢، تسارع تدهور الأوضاع الذي بدأ تدريجيا طوال عامين في أسواق الدين الدولية، مما عجل بحدوث أزمة اقتصادية ومالية كبرى. وكانت بلدان متفرقة، مثل هنغاريا والمغرب وبولندا ويوغوسلافيا، قد بدأت تشهد انصراف البنوك الدائنة عنها في عام ١٩٨١ والنصف الأول من عام ١٩٨٢. وحينما انسحبت البنوك فجأة من المكسيك، اتسعت الأزمة لتؤثر على النظام ككل. وفي غضون أشهر قلائل امتدت المشكلات إلى الأرجنتين والبرازيل وشيلي وواصلت الأزمة انتشارها. ولم يصبح إعلان انتهاء الأزمة ممكنا إلا في التسعينات حين بدأت أسعار الفائدة العالمية تستقر وبدأ إحلال سندات «بريدي» محل الديون المصرفية المستحقة على البلدان النامية المثقلة بأكبر الديون. وكانت أزمة الدين نقطة تحول في تاريخ الصندوق، حيث أصبح دوره منصبا على إدارة الأزمات الدولية. وعندما وقعت سلسلة من الأزمات المالية في التسعينات، كما ذكرنا آنفاً، استطاع صندوق النقد الدولي الاعتماد على خبرته السابقة، ولكن عندما انتشرت الأزمات في جميع أنحاء العالم، كان لزاما عليه أيضا أن يسعى لإيجاد حلول جديدة، حيث تبين له أن الظروف القُطرية باتت أكثر تعقيدا والعدوى أكثر سرعة وأوسع انتشارا.

١٠- انهيار الشيوعية

بعد سقوط سور برلين عام ١٩٨٩ وانهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، تمكن الصندوق في نهاية المطاف من أن يصبح مؤسسة تضم في عضويتها جميع بلدان العالم تقريبا. ففي غضون ثلاثة أعوام، ارتفع عدد أعضائه من ١٥٢ إلى ١٧٢ بلدا، وهي أسرع زيادة في عدد الأعضاء شهدها الصندوق منذ انضمام أعداد كبيرة من البلدان الإفريقية إلى عضويته في الستينات. (جدير بالذكر أن الصندوق يضم اليوم ١٨٤ عضوا). وكان العديد من الأعضاء الجدد في حاجة إلى الاقتراض من الصندوق، بينما كان جميعهم تقريبا بحاجة إلى المساعدة الفنية والمشاورات المنتظمة. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد العاملين في الصندوق بنحو ٣٠٪ في ستة أعوام. أما المجلس التنفيذي فقد ازدادت مقاعده من ٢٢ إلى ٢٤ مقعدا لإدخال مديرين تنفيذيين يمثلان روسيا وسويسرا، بينما اتسعت الدوائر الانتخابية لعدد من المديرين الحاليين بانضمام عدة بلدان إليها.

استنتاجات ختامية

شهد الاقتصاد العالمي وصندوق النقد الدولي تغيرات هائلة على مدى العقود الستة التي أعقبت إنشاء مؤسستي بريتون وودز. فقد أصبح الجانب الأكبر من القروض التي يقدمها الصندوق مدفوعا بوقوع الأزمات، مما استتبع تكثيف الدور الذي يؤديه في منع وقوع الأزمات وحلها. وحيث إن أكثر من نصف أعضاء الصندوق ينقسم الآن إلى مجموعتين ثابتتين: واحدة تضم بلدانا ذات مراكز دائنة والأخرى تضم بلدانا ذات مراكز مدينة، مع ضعف احتمالات تبادل الأدوار في المستقبل، فإن الكثير من الدول تعتبر نفسها أعضاء في إحدى هاتين المجموعتين أكثر من كونها جزءا من المؤسسة العالمية. وقد حدث توسع كبير في عضوية الصندوق من حيث عدد البلدان وتنوعها، فأصبح يشمل كل بلدان العالم تقريبا وازدادت مسؤولياته في إدارة الاقتصاد العالمي. كذلك حدث توسع هائل في نطاق مشاركة الصندوق في صنع سياسات البلدان الأعضاء، لا سيما البلدان المقترضة.

وجدير بالذكر أن التحولات التي طرأت على الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية كانت دافعا لتطور الصندوق وعاملا جعل من هذا التطور ضرورة. ولو لم تكن الأحداث المؤرخة في هذه السطور قد أثرت في الصندوق على النحو الموضح، لأصبح الصندوق مهمشا، بل لا داعي لوجوده. وقد كان التحدي الدائم أمام الصندوق هو التمسك بوظيفته الأساسية (أي مهمته الأصلية المحدودة التي تتمثل في العمل على التصحيح المنظم لاختلالات ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار المالي العالمي) مع تطويع أنشطته وفق الظروف الجديدة والأفكار المبتكرة. وقد كان حلول الذكرى السنوية الستين لإنشاء مؤسستي «بريتون وودز» في عام ٢٠٠٤ بمثابة دافع للصندوق كي يواجه هذا التحدي من خلال البدء في إعادةٍ النظر في استراتيجيته (راجع صفحة ٧) بهدف جعله في وضع يمكّنه من الاستجابة بمرونة للمزيد من التغيرات التي سيشهدها الاقتصاد العالمي في العقود القادمة.

لقد أسس كينز ووايت صندوق النقد الدولي لاعتقادهما بأن العالم في حاجة إلى مؤسسة رسمية تشجع التعاون الدولي وتحل محل السياسات الاقتصادية المنغلقة وتعوض عن جوانب القصور المتأصلة في الأسواق الخاصة. وبقدر ما تغير العالم وتغيرت المؤسسة، لا تزال تلك الأهداف هي الركيزة التي يستند إليها دور الصندوق. ■

جيمس باوتون هو مدير مساعد في إدارة تطوير ومراجعة السياسات والمؤرخ الرسمي للصندوق.

تسيير أعمال الصندوق

رغم أن الصندوق من الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومن المشاركين في مجلسها الاقتصادي والاجتماعي، فهو يعمل مستقلا عنها وله نظامه الأساسي وهيكله الإداري وقواعده الخاصة وموارده المالية.

ويبلغ عدد أعضاء الصندوق في الوقت الراهن ١٨٤ بلدا، أي أقل من الأمم المتحدة بسبعة أعضاء. ويرجع هذا الاختلاف إلى عدم انضمام كوبا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى عضويته، بالإضافة إلى خمسة بلدان بالغة الصغر هي أندورا ولينخنشتاين وموناكو في أوروبا، وناورو وتوفالو من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ. وكانت كوبا عضوا في الصندوق من قبل ولكنها انسحبت في عام ١٩٦٤، أما البلدان الستة الأخرى فلم يتقدم أي منها بطلب العضوية. ويشترط لعضوية الصندوق أن يتقدم البلد المعني بطلب في هذا الخصوص ثم يوافق عليه أغلبية الأعضاء الحاليين. ويمارس الصندوق إشرافه السياسي من خلال اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (IMFC) التي تتألف من ٢٤ عضوا يشغلون مناصب وزراء مالية أو محافظين للبنوك المركزية في نفس البلدان والدوائر الانتخابية الممثلة في المجلس التنفيذي (راجع الهيكل التنظيمي، صفحة ٣٣). وتجتمع اللجنة مرتين سنويا وتسدي المشورة للصندوق بشأن التوجه العام للسياسات.

ومعظم أعضاء اللجنة هم أيضا أعضاء في مجلس المحافظين الذي يضم محافظا من كل بلد عضو. ويجتمع مجلس المحافظين مرة كل عام ويصوت على أهم القرارات المؤسسية كزيادة الموارد المالية للصندوق أو قبول أعضاء جدد. وهناك أيضا لجنة التنمية، وهي تتألف من ٢٤ عضوا على المستوى الوزاري، على غرار اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وتسدي المشورة لمجلسي محافظي الصندوق والبنك الدولي حول القضايا التي تواجه البلدان النامية. وتجتمع اللجنة مرتين سنويا.

المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي هو المدير العام، ويتولى اختياره المجلس التنفيذي (الذي يصبح المدير العام رئيسا له أيضا) ليشغل هذا المنصب لمدة خمس سنوات. ويساعد المدير العام (الذي يكون أوروبيا دائما) ثلاثة نواب: النائب الأول للمدير العام (ويكون أمريكيا دائما) ونائبان آخران (من مختلف البلدان الأخرى). أما المجلس التنفيذي الذي يضع السياسات ويكون مسؤولا عن معظم القرارات فهو يتألف من ٢٤ مديرا تنفيذيا. وتقوم البلدان الخمسة صاحبة أكبر حصص في الصندوق –وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة– بتعيين المديرين الممثلين لها. وهناك ثلاثة بلدان أخرى –هي الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية– لديها حصص كبيرة بما يسمح لها بانتخاب مديريها التنفيذيين. أما سائر البلدان وعددها ١٧٦ بلدا فهي مقسمة إلى ١٦ دائرة انتخابية، تنتخب كل منها مديرا تنفيذيا لتمثيلها. وتتألف الدوائر الانتخابية من بلدان لها مصالح متشابهة وعادة ما تنتمي إلى نفس المنطقة، كالبلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية (راجع الجدول في صفحة ١٥).

ويعمل في الصندوق حوالي ٢٧٠٠ موظف ينتمون إلى ما يربو على ١٤٠ بلدا، ومعظمهم يعملون في مقر الصندوق الرئيسي في واشنطن العاصمة. وهناك عدد صغير من الموظفين يعملون في مكاتب إقليمية أو محلية حول العالم. وموظفو الصندوق موزعون على إدارات تضطلع بمسؤوليات إقليمية (أو تختص بمنطقة جغرافية معينة) أو مسؤوليات وظيفية أو معلوماتية أو معنية بالاتصال أو الخدمات المساندة. ويتابع موظفو الصندوق التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية والقُطرية، ويجرون تحليلات للتطورات والسياسات الاقتصادية التي تشكل أساسا لأعمال الصندوق التنفيذية المتمثلة في تقديم مشورة بشأن السياسات والإقراض والمساعدة الفنية.

من أين يحصل الصندوق على أمواله؟

الصندوق مؤسسة تعاونية مالية تشبه الاتحاد الائتماني من بعض الأوجه. فلدى الانضمام إلى عضوية الصندوق، يدفع العضو اشتراكا يُسمى «الحصة». وأهم محددات حصص البلدان الأعضاء هو وضعها الاقتصادي بالنسبة لغيرها من الأعضاء، كما يؤخذ في الاعتبار حجم إجمالي الناتج المحلي ومعاملات الحساب الجاري والاحتياطيات الرسمية. وتحدد الحصص اشتراكات الأعضاء في رأسمال الصندوق، كما تضع حدودا للقروض التي يمكنها الحصول عليها منه. وتساعد الحصص أيضا في تحديد القوة التصويتية لكل عضو.

وتتشكل حصيلة موارد الصندوق من مجموع اشتراكات أعضائه في رأس المال، وتستخدم في تقديم مساعدات مؤقتة للبلدان التي تمر بمصاعب مالية. وتسمح هذه الموارد للصندوق بتمويل ميزان المدفوعات لمساندة البلدان القائمة بتنفيذ برامج للتصحيح والإصلاح الاقتصادي.

ويراجع المجلس التنفيذي حصص البلدان الأعضاء على فترات منتظمة لا تزيد على خمس سنوات، ويقرر ما إذا كان سيقترح على مجلس المحافظين تعديلها –وذلك على ضوء تطورات الاقتصاد العالمي والتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاقتصادية للأعضاء مقارنة بغيرهم. وتعزيزا لمبدأ التصويت والتمثيل العادل لكافة البلدان الأعضاء، تجري حاليا مراجعة توزيع الحصص بما يعكس التغيرات المهمة في وزن هذه البلدان والدور الذي تضطلع به في الاقتصاد العالمي. ويتعاون المدير العام مع كل من اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية والمجلس التنفيذي من أجل التقدم باقتراحات واقعية للوصول إلى اتفاق في هذا الشأن خلال الاجتماعات السنوية التي ستعقد في سنغافورة في ٢٠٠٦.

وتدفع البلدان الأعضاء ما يصل إلى ٢٥٪ من اشتراكات حصصها في شكل أصول احتياطية تُعَرَّف بأنها إما حقوق سحب خاصة (وهي وحدة الحساب في الصندوق)، أو عملات رئيسية (كالدولار الأمريكي أو اليورو أو الين الياباني أو الجنيه الاسترليني). ويمكن أن يطلب الصندوق الجزء المتبقي، الذي يُدفع بالعملة المحلية للبلد العضو، لاستخدامه في الإقراض عند الحاجة. ويعادل مجموع حصص الصندوق ٢١٣,٥ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (نحو ٣٢٤ بليون دولار أمريكي). أما القوة التصويتية لكل عضو فهي مجموع «أصواته الأساسية» وأصواته القائمة على الحصة. ولكل بلد عضو ٢٥٠ صوتا أساسيا (تنص اتفاقية الصندوق على أن تكون متساوية لجميع البلدان الأعضاء) علاوة على صوت إضافي لكل مقدار من الحصص تعادل قيمته ١٠٠,٠٠٠ وحدة حقوق سحب خاصة.

ويمكن للصندوق أن يقترض عند الضرورة لاستكمال الموارد المتوفرة من حصصه. ولدى الصندوق اتفاقان دائمان للاقتراض من البلدان الأعضاء، إذا لزم الأمر، لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي. وبموجب الاتفاقين معا، يمكن للصندوق أن يقترض ٣٤ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (نحو ٤٩ بليون دولار أمريكي) كحد أقصى.

ويدير الصندوق صناديق استئمانية تستخدم في منح قروض ميسرة ومساعدات لتخفيف أعباء الديون للبلدان منخفضة الدخل.

ما هو الفرق بين الصندوق والبنك الدولي؟

تبلورت فكرة إنشاء الصندوق والبنك الدولي أثناء مؤتمر بريتون وودز في يوليو ١٩٤٤ لكي يصبحا مؤسستين تعملان على تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي والمساعدة في بناء اقتصاد عالمي أكثر استقرارا وازدهارا. وبالرغم من احتفاظ المؤسستين بهذه الأهداف الأساسية، فقد اختلفت الولاية المخولة لكل منهما والوظائف المنوطة بهما، كما تطور عملهما مع التطورات والتحديات الاقتصادية الجديدة.

فالصندوق يعمل على تشجيع التعاون النقدي الدولي ويقدم المشورة بشأن السياسات ويمنح قروضا مؤقتة ومساعدات فنية تعين البلدان الأعضاء على تحقيق الاستقرار المالي وامتلاك مقومات الاستمرار على الصعيد الخارجي والحفاظ عليهما، كما تعينها على بناء اقتصادات قوية والحفاظ على قوتها. وتُمنح قروض الصندوق دعما لبرامج السياسات الرامية إلى حل مشكلات ميزان المدفوعات – أي ما يحدث عندما يكون البلد عاجزا عن الحصول على التمويل الكافي بشروط معقولة لسداد التزامات المدفوعات الدولية. وتكون بعض قروض الصندوق قصيرة الأجل نسبيا، ويتم تمويلها من مجموع الموارد التي توفرها اشتراكات حصص البلدان الأعضاء. ويقدم الصندوق قروضا أخرى لفترات زمنية أطول، بما في ذلك القروض الميسرة التي تمنح للبلدان منخفضة الدخل كإعانات يتم تمويلها من عمليات بيع الذهب التي سبق أن أجراها الصندوق ومن مساهمات الأعضاء. ويركز الصندوق في عمله في البلدان منخفضة الدخل على كيفية مساهمة السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية في وضع أساس للنمو القابل للاستمرار والحد من الفقر. ومعظم موظفي الصندوق المتخصصين من الاقتصاديين.

أما البنك الدولي فيعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر عن طريق توفير الدعم الفني والمالي، بما في ذلك ما يقدمه لمساعدة البلدان الأعضاء في إصلاح قطاعات معينة أو تنفيذ مشاريع محددة –كبناء المدارس والمراكز الصحية، وتوفير المياه والكهرباء، ومكافحة الأمراض، وحماية البيئة. والمساعدات المالية التي يقدمها البنك الدولي هي مساعدات طويلة الأجل بشكل عام، وتُموَّل من مساهمات البلدان الأعضاء ومن خلال إصدار السندات. وتغطي مؤهلات موظفي البنك الدولي تخصصات أوسع نطاقا مما تغطيه تخصصات موظفي صندوق النقد الدولي.

ويتعاون الصندوق والبنك معا في مجالات مختلفة، لا سيما في مساعدة الحكومات على تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل، وتقديم مساعدات لتخفيف أعباء الديون في أكثر البلدان فقرا، وتقييم القطاعات المالية في البلدان الأعضاء. وتعقد المؤسستان اجتماعات مشتركة مرتين سنويا.

تمويل مصروفات الصندوق

إن صندوق النقد الدولي – شأنه شأن المؤسسات المالية الأخرى– يحصل على دخل من الفوائد والرسوم التي يقوم بتحصيلها على ما يمنحه من قروض، ويستخدم هذا الدخل في تغطية تكاليف التمويل وسداد المصروفات الإدارية وتكوين أرصدة وقائية. وفي السنة المالية ٢٠٠٦، بلغ مجموع الفوائد والرسوم المحصلة من البلدان المقترضة ومصادر الدخل الأخرى ٢,٥ بليون دولار أمريكي، بينما بلغت مدفوعات الفائدة على اشتراكات حصص البلدان الأعضاء التي استخدمها الصندوق في عملياته ١,٢ بليون دولار أمريكي. أما النفقات الإدارية (بما فيها رواتب موظفي الصندوق ومعاشاتهم التقاعدية، ومصروفات السفر، والمشتريات) فقد بلغ مجموعها ١,٠ بليون دولار أمريكي. وقد أُضيف ما تبقى من الدخل وقدره ٠,٣ بليون دولار إلى احتياطيات الصندوق.

ويعتمد الإطار الحالي للدخل اعتمادا كبيرا على الدخل من الإقراض، وسوف تكون إحدى أولويات صندوق النقد الدولي في الفترة القادمة وضع إطار جديد لإيجاد مصادر أخرى للدخل تتسم بالاستمرارية والموثوقية وطول الأجل. وكإجراء مبدئي، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على إنشاء حساب استثماري برصيد ٨,٧ بليون دولار أملا في زيادة دخل الصندوق في الأجل المتوسط. إلى جانب ذلك، قام الصندوق في مايو ٢٠٠٦ بتعيين لجنة خارجية من «الشخصيات البارزة» لموافاته بتقييم مستقل للخيارات المتاحة لتمويل تكاليف تسيير أعماله في المستقبل. ■

تمثيل البلدان وأصواتها في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي (في ١٦ يونيو ٢٠٠٦)

يضم المجلس التنفيذي ٢٤ مديرا تنفيذيا يمثلون بلدانا أعضاء منفردة أو مجموعات من البلدان الأعضاء. وتظهر أسماء المديرين بأحرف داكنة، وأسماء المديرين المناوبين بأحرف مائلة. أما الأصوات المخصصة لكل بلد فهي موضوعة بين قوسين. ويظهر مجموع الأصوات والقوة التصويتية لكل دائرة انتخابية تحت قائمة البلدان. وقد لا تكون هذه المجاميع مطابقة للعناصر التي تتألف منها نتيجة للتقريب.

نانسي جاكلين
ميغ لوندساغر
الولايات المتحدة
٣٧١ ٧٤٣ صوت (١٧,٠٨٪)

شيغيو كاشيواغي
ميتشيو كيتاهارا
اليابان
١٣٣ ٣٧٨ صوت (٦,١٣٪)

كارلهاينز بيشهوفبرغر
غرت مايسنر
ألمانيا
١٣٠ ٣٣٢ صوت (٥,٩٩٪)

بيير ديوكين
أوليفييه كتي
فرنسا
١٠٧ ٦٣٥ صوت (٤,٩٥٪)

توم سكولار
أندرو هاوزر
المملكة المتحدة
١٠٧ ٦٣٥ صوت (٤,٩٥٪)

ويلي كيكنز (بلجيكا)
يوهان برادر (النمسا)
النمسا (٠,٨٧٪)
بيلاروس (٠,١٩٪)
بلجيكا (٢,١٣٪)
الجمهورية التشيكية (٠,٣٩٪)
هنغاريا (٠,٤٩٪)
كازاخستان (٠,١٨٪)
لكسمبرغ (٠,١٤٪)
الجمهورية السلوفاكية (٠,١٨٪)
سلوفينيا (٠,١٢٪)
تركيا (٠,٤٦٪)
١١١ ٦٩٦ صوت (٥,١٣٪)

يروين كريميرس (هولندا)
يوري ياكوشا (أوكرانيا)
أرمينيا (٠,٠٥٪)
البوسنة والهرسك (٠,٠٩٪)
بلغاريا (٠,٣١٪)
كرواتيا (٠,١٨٪)
قبرص (٠,٠٨٪)
جورجيا (٠,٠٨٪)
إسرائيل (٠,٤٤٪)
جمهورية مقدونيا
اليوغسلافية السابقة (٠,٠٤٪)
مولدوفا (٠,٠٧٪)
هولندا (٢,٣٩٪)
رومانيا (٠,٤٩٪)
أوكرانيا (٠,٦٤٪)
١٠٥ ٤١٢ صوت (٤,٨٤٪)

موييسيس شوارتز (المكسيك)
ماري داغر (فنزويلا)
كوستاريكا (٠,٠٩٪)
السلفادور (٠,٠٩٪)
غواتيمالا (٠,١١٪)
هندوراس (٠,٠٧٪)
المكسيك (١,٢٠٪)
نيكاراغوا (٠,٠٧٪)
إسبانيا (١,٤٢٪)
جمهورية فنزويلا
البوليفارية (١,٢٤٪)
٩٢ ٩٨٩ صوت (٤,٢٧٪)

أريغو سادون (إيطاليا)
ميراندا زافا (اليونان)
ألبانيا (٠,٠٣٪)
اليونان (٠,٣٩٪)
إيطاليا (٣,٢٦٪)
مالطة (٠,٠٦٪)
البرتغال (٠,٤١٪)
سان مارينو (٠,٠٢٪)
تيمور–ليشتي (٠,٠٢٪)
٩٠ ٩٦٨ صوت (٤,١٨٪)

جوناثان فريد (كندا)
بيتر تشارلتون (أيرلندا)
أنتيغوا وبربودا (٠,٠٢٪)
جزر البهاما (٠,٠٧٪)
بربادوس (٠,٠٤٪)
بليز (٠,٠٢٪)
كندا (٢,٩٥٪)
دومينيكا (٠,٠٢٪)
غرينادا (٠,٠٢٪)
آيرلندا (٠,٤٠٪)
جامايكا (٠,١٤٪)
سانت كيتس ونيفس (٠,٠٢٪)
سانت لوسيا (٠,٠٢٪)
سانت فنسنت وجزر غرينادين (٠,٠٢٪)
٨٠ ٦٣٦ صوت (٣,٧١٪)

توماس سارنهيمو (فنلندا)
جون ثورفاردر سيغورغيرسن (أيسلندا)
الدانمرك (٠,٧٧٪)
إستونيا (٠,٠٤٪)
فنلندا (٠,٥٩٪)
آيسلندا (٠,٠٧٪)
لاتفيا (٠,٠٧٪)
ليتوانيا (٠,٠٨٪)
النرويج (٠,٧٨٪)
السويد (١,١٢٪)
٧٦ ٢٧٦ صوت (٣,٥١٪)

يونج نام أوه (كوريا)
ريتشارد موراي (أستراليا)
أستراليا (١,٥٠٪)
كيريباتي (٠,٠١٪)
كوريا (٠,٧٦٪)
جزر مارشال (٠,٠١٪)
ولايات ميكرونيزيا الموحدة (٠,٠١٪)
منغوليا (٠,٠٤٪)
نيوزيلندا (٠,٤٢٪)
بالاو (٠,٠١٪)
بابوا غينيا الجديدة (٠,٠٧٪)
الفلبين (٠,٤٢٪)
ساموا (٠,٠٢٪)
سيشيل (٠,٠٢٪)
جزر سليمان (٠,٠٢٪)
فانواتو (٠,٠٢٪)
٧٢ ٤٢٣ صوت (٣,٣٣٪)

عبد الشكور شعلان (مصر)
سمير الخوري (لبنان)
البحرين (٠,٠٧٪)
مصر (٠,٤٥٪)
العراق (٠,٥٦٪)
الأردن (٠,٠٩٪)
الكويت (٠,٦٥٪)
لبنان (٠,١١٪)
الجماهيرية العربية الليبية (٠,٥٣٪)
جزر ملديف (٠,٠٢٪)
عمان (٠,١٠٪)
قطر (٠,١٣٪)
الجمهورية العربية السورية (٠,١٥٪)
الإمارات العربية المتحدة (٠,٢٩٪)
الجمهورية اليمنية (٠,١٢٪)
٧٠٨٥٢ صوت (٣,٢٦٪)

سليمان التركي
عبد الله العزاز
المملكة العربية السعودية
٧٠ ١٠٥ صوت (٣,٢٢٪)

هووي إنغ فانغ (ماليزيا)
ميد سوكادا (إندونيسيا)
بروناي دار السلام (٠,١١٪)
كمبوديا (٠,٠٥٪)
فيجي (٠,٠٤٪)
إندونيسيا (٠,٩٧٪)
جمهورية لاو
الشعبية الديمقراطية (٠,٠٤٪)
ماليزيا (٠,٧٠٪)
ميانمار (٠,١٣٪)
نيبال (٠,٠٤٪)
سنغافورة (٠,٤١٪)
تايلند (٠,٥١٪)
تونغا (٠,٠١٪)
فيجي نام (٠,١٦٪)
٦٩ ٠١٩ صوت (٣,١٧٪)

بيتر نغومبوللو (تنزانيا)
بيتر غاكونو (كينيا)
أنغولا (٠,١٤٪)
بوتسوانا (٠,٠٤٪)
بوروندي (٠,٠٥٪)
إريتريا (٠,٠٢٪)
إثيوبيا (٠,٠٧٪)
غامبيا (٠,٠٣٪)
كينيا (٠,١٤٪)
ليسوتو (٠,٠٣٪)
ملاوي (٠,٠٤٪)
موزامبيق (٠,٠٦٪)
ناميبيا (٠,٠٧٪)
نيجيريا (٠,٨٢٪)
سيراليون (٠,٠٦٪)
جنوب إفريقيا (٠,٨٧٪)
السودان (٠,٠٩٪)
سوازيلند (٠,٠٣٪)
تنزانيا (٠,١٠٪)
أوغندا (٠,٠٩٪)
زامبيا (٠,٢٤٪)
٦٥ ٢٢١ صوت (٣,٠٪)

وانغ شاويي
غه خوايونغ
الصين
٦٣ ٩٤٢ صوت (٢,٩٤٪)

توماس موسار (سويسرا)
آندجيه راتشكو (بولندا)
أذربيجان (٠,٠٩٪)
جمهورية قيرغيزستان (٠,٠٥٪)
بولندا (٠,٦٤٪)
صربيا والجبل الأسود (٠,٢٣٪)
سويسرا (١,٦١٪)
طاجيكستان (٠,٠٥٪)
تركمانستان (٠,٠٥٪)
أوزبكستان (٠,١٤٪)
٦١ ٨٢٧ صوت (٢,٨٤٪)

أليكسي موجين
أندريه لوشين
الاتحاد الروسي
٥٩ ٧٠٤ صوت (٢,٧٤٪)

عباس ميراخور
(جمهورية إيران الإسلامية)
محمد دايري (المغرب)
دولة أفغانستان الإسلامية (٠,٠٩٪)
الجزائر (٠,٥٩٪)
غانا (٠,١٨٪)
جمهورية إيران الإسلامية (٠,٧٠٪)
المغرب (٠,٢٨٪)
باكستان (٠,٤٩٪)
تونس (٠,١٤٪)
٥٣ ٦٦٢ صوت (٢,٤٧٪)

إدواردو ليو (البرازيل)
روبرتو ستايتر (كولومبيا)
البرازيل (١,٤١٪)
كولومبيا (٠,٣٧٪)
الجمهورية الدومينيكية (٠,١١٪)
إكوادور (٠,١٥٪)
غيانا (٠,٠٥٪)
هايتي (٠,٠٥٪)
بنما (٠,١١٪)
سورينام (٠,٠٥٪)
ترينيداد وتوباغو (٠,١٧٪)
٥٣ ٦٣٤ صوت (٢,٤٦٪)

باباني ميسرا (الهند)
أمل أوثم هرات (سري لانكا)
بنغلاديش (٠,٢٦٪)
بوتان (٠,٠١٪)
الهند (١,٩٣٪)
سري لانكا (٠,٢٠٪)
٥٢ ١١٢ صوت (٢,٣٩٪)

هكتور توريس (الأرجنتين)
خافيير سيلفا–رويتي (بيرو)
الأرجنتين (٠,٩٩٪)
بوليفيا (٠,٠٩٪)
شيلي (٠,٤١٪)
باراغواي (٠,٠٦٪)
بيرو (٠,٣١٪)
أوروغواي (٠,١٥٪)
٤٣ ٣٩٥ صوت (١,٩٩٪)

داميان أوندو مانيه (غينيا الاستوائية)
لوريين روتايسيريه (رواندا)
بنن (٠,٠٤٪)
بوركينا فاصو (٠,٠٤٪)
الكاميرون (٠,١٠٪)
الرأس الأخضر (٠,٠٢٪)
جمهورية إفريقيا الوسطى (٠,٠٤٪)
تشاد (٠,٠٤٪)
جزر القمر (٠,٠٢٪)
جمهورية الكونغو الديمقراطية (٠,٢٦٪)
جمهورية الكونغو (٠,٠٥٪)
كوت ديفوار (٠,١٦٪)
جيبوتي (٠,٠٢٪)
غينيا الاستوائية (٠,٠٣٪)
الغابون (٠,٠٨٪)
غينيا (٠,٠٦٪)
غينيا بيساو (٠,٠٢٪)
مدغشقر (٠,٠٧٪)
مالي (٠,٠٥٪)
موريتانيا (٠,٠٤٪)
موريشيوس (٠,٠٦٪)
النيجر (٠,٠٤٪)
رواندا (٠,٠٥٪)
سان تومي وبرينسيبي (٠,٠١٪)
السنغال (٠,٠٩٪)
توغو (٠,٠٥٪)
٣٠ ٧٤٩ صوت (١,٤١٪)

لا تشمل أصوات ليبريا والصومال وزمبابوي، حيث تم تعليق تمثيلها في الصندوق نتيجة لمتأخراتها طويلة الأمد المستحقة له.

تشجيع إقامة اقتصادات سليمة

إن أهم وظيفة يقوم بها الصندوق هي تشجيع الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان الأعضاء وعلى مستوى العالم، باعتباره أساسا للنمو الاقتصادي المستمر الذي يعد عنصرا أساسيا في رفع مستويات المعيشة والحد من الفقر. ويرتبط تشجيع الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي ارتباطا جزئيا بتجنب وقوع الأزمات الاقتصادية والمالية، التي يمكن أن تفضي إلى فقدان الوظائف وتخفيض الدخول وإحداث معاناة إنسانية بالغة. غير أنه يرتبط أيضا بتجنب التقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي، والتضخم المرتفع، والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق المالية. فأي من أشكال عدم الاستقرار تلك يمكن أن يؤدي إلى زيادة عدم اليقين وتثبيط الاستثمار وإعاقة النمو الاقتصادي وتخفيض مستويات المعيشة.

وكل اقتصادات السوق الديناميكية تنطوي بالضرورة على درجة من عدم الاستقرار وكذلك على تغيرات هيكلية تدريجية. والتحدي الذي يواجه صانعي السياسات، هو الوصول إلى أدنى درجة من عدم الاستقرار دون إضعاف قدرة النظام الاقتصادي على رفع مستويات المعيشة عن طريق ما يولده من زيادة في الإنتاجية والكفاءة وتوظيف العمالة.

انتشار مراكز التسوق الجديدة في الهند مثل هذا المركز الذي يقع في أندرا براديش.

Bernd Jonkmanns/laif/Aurora & Quanta Productions, Inc.

وقد أثبتت التجربة أن البلدان التي تتمتع بأعلى معدلات النمو وتوظيف العمالة وأقل مستويات عدم الاستقرار الاقتصادي هي البلدان التي تتبع سياسات اقتصادية كلية سليمة (في مجالات المالية العامة والنقد وسعر الصرف)؛ وتسمح للأسواق بالعمل، مع انتهاج سياسات ملائمة على المستويين التنظيمي والهيكلي وكذلك سياسات ملائمة لشبكات الأمان الاجتماعي، وتتسم بالانفتاح أمام التجارة الدولية، وتقيم مؤسسات قوية لصنع السياسات الاقتصادية وتنظيم النشاط، وتشجع إقامة نظم مالية قوية، وتجمع بيانات عالية الجودة وتراقبها وتنشرها، وتعتمد ممارسات سليمة للحكم والإدارة.

ويدعم الصندوق استقرار النظام المالي الدولي من خلال القيام بوظائفه الثلاث الأساسية، وهي:

الرقابة: يتولى صندوق النقد الدولي مسئولية الإشراف على النظام النقدي الدولي، إلى جانب الإشراف على التزام كل بلد عضو باتباع السياسات المتعلقة بتحقيق النمو المنتظم والاستقرار في الأسعار، والتزامه كذلك بالمساهمة في تشجيع ترتيبات الصرف المستقرة وتجنب التلاعب في أسعار الصرف، إلى جانب التزامه بموافاة الصندوق ببيانات عن حالته الاقتصادية. وينهض الصندوق بهذه المسئولية من خلال متابعة الأحوال الاقتصادية والمالية في مختلف أنحاء العالم، والنظر فيما إذا كانت السياسات المتبعة في البلدان الأعضاء مناسبة من الزاويتين الدولية والوطنية. ويعمل الصندوق على تنبيه البلدان الأعضاء إلى الأخطار الوشيكة، الأمر الذي يمكّن الحكومات من اتخاذ إجراءات وقائية.

الإقراض: يقرض الصندوق البلدان التي تواجه مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات. ويعتبر النمو الاقتصادي والحد من الفقر، هما الهدفين الأساسيين لما يقدمه من قروض للبلدان منخفضة الدخل.

المساعدة الفنية والتدريب: يساعد الصندوق حكومات البلدان الأعضاء في إقامة مؤسسات قوية لصنع السياسات وتطوير أدوات السياسة الاقتصادية.

الرقابة في التطبيق العملي

نظرا لعضوية الصندوق التي تضم كل بلدان العالم تقريبا، فهو بمثابة منتدى دولي يتيح لأعضائه الفرصة لمراقبة ومناقشة التطورات الجارية في اقتصاداتها وفي الاقتصاد العالمي ككل. وقد كان أكبر تحد أمام تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في العقود الأخيرة، هو نمو أسواق رأس المال الدولية من حيث الحجم ودرجة التطور. وتعتبر العولمة المالية تطورا جديرا بالترحيب من عدة أوجه. فهي تتيح فرصا لتوجيه تدفقات رؤوس الأموال الخاصة نحو تمويل الاستثمار والنمو في البلدان التي يمكن استخدام رؤوس الأموال فيها بأعلى درجة من الإنتاجية. كذلك يسمح تكامل أسواق رأس المال، بصفة عامة، بأن تتكيف البلدان مع الصدمات الخارجية بغير حاجة إلى الاعتماد على الأموال الرسمية.

غير أن تدفقات رؤوس الأموال ربما تكون مصدرا للتقلب أيضا، وخاصة في كثير من بلدان الأسواق الصاعدة. فقد نشأ نوع جديد من الأزمات ـ نتيجة لتدفقات رؤوس الأموال التي خرجت من البلاد بصورة مفاجئة ـ وتبين أن إدارة هذا النوع من الأزمات أكثر صعوبة من إدارة اختلالات الحساب الجاري التي اعتاد الصندوق التعامل معها من خلال أنشطته الاقراضية. ويتطلب إيقاف تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج اتخاذ تدابير لاستعادة ثقة المستثمر، وهو ما يتضمن في بعض الأحيان الحصول على مساعدات مالية من المؤسسات الدولية.

وأدت العولمة المالية إلى زيادة مخاطر العدوى من خلال القنوات الجديدة التي استحدثتها ـ إضافة إلى الروابط التجارية التقليدية ـ والتي يمكن أن تؤثر من خلالها مواطن الضعف في أحد البلدان على الأوضاع في البلدان الأخرى، بل أن تنتشر في النظام الاقتصادي العالمي كله.

وتدل الاتجاهات العامة الراهنة على أن العولمة الاقتصادية والمالية سوف تزداد انتشارا. فمن المرجح أن تتنامى حصة الأسواق الصاعدة في الاقتصاد العالمي خلال العقود المقبلة، وقد يواجه النظام الاقتصادي تحديات كبيرة يفرضها عملاقا الأسواق الصاعدة في المستقبل، وهما الصين والهند. أما ارتفاع أعداد المسنين في البلدان الصناعية، فقد ينطوي بدوره على زيادة في تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، من خلال إحداث تحولات في التوازن بين الادخار والاستثمار على المستوى الدولي.

وحتى تستمر مراقبة الصندوق لهذه التطورات عن كثب، فإنه يواصل تعزيز ما يجريه من تحليلات وما يقدمه من مشورة من خلال إحكام الرقابة، وفحص القضايا المتعلقة بأسعار الصرف بصورة أكثر عمقا، وإجراء تحليل أفضل لكل من القطاعات المالية وإمكانية الاستمرار في تحمل الدين وتداعيات الأزمات على المستوى الإقليمي والعالمي. وقد اتخذ الصندوق عددا من الخطوات لتعزيز أنشطته في الأسواق المالية وأسواق رأس المال (راجع الإطار في صفحة ١٨)، من هذه الخطوات قيامه بضم أنشطته في هذه المجالات في إدارة جديدة، ستصبح مركزا لتميز كافة جوانب أنشطة الصندوق في الأسواق المالية وأسواق رأس المال والأسواق النقدية. إن زيادة الاهتمام بأنشطة القطاع المالي وتحقيق المزيد، من الربط بينها وبين التحليل الاقتصادي الكلي الذي يجريه الصندوق يعد حجر الزاوية للاستراتيجية متوسطة الأجل التي وضعها مدير عام الصندوق (راجع صفحة ٧).

أنواع الرقابة

الرقابة القُطرية: يجري الصندوق مشاورات منتظمة، عادة ما تكون سنوية مع كل بلد عضو حول سياساته الاقتصادية. (ويشار إلى هذه المشاورات باسم «مشاورات المادة الرابعة» لأن إجراءها منصوص عليه في المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق). وتركز المشاورات على سياسة سعر الصرف وسياسة المالية العامة والسياسة النقدية التي يتبعها البلد العضو، وعلى التطورات التي يشهدها ميزان المدفوعات والدين الخارجي، وتأثير سياسات البلد المعني على حساباته الخارجية، والانعكاسات الدولية والإقليمية المترتبة على سياساته، وكذلك على تحديد مكامن الخطر المحتملة.

ومع تزايد الاتجاه العالمي نحو تكامل الأسواق المالية، أصبحت رقابة الصندوق أكثر تركيزا على قضايا الحساب الرأسمالي وقضايا القطاعين المالي والمصرفي. وفي أعقاب الأزمات المالية في بلدان الأسواق الصاعدة، وفي سياق تحول البلدان الأعضاء من الاقتصاد المركزي إلى الاقتصاد القائم على السوق، تزايد اهتمام رقابة الصندوق بالقضايا المؤسسية أيضا، كاستقلالية البنوك المركزية وتنظيم القطاع المالي والحوكمة في قطاع الشركات وشفافية السياسات والمساءلة.

الرقابة الإقليمية: يُجري الصندوق هذا النوع من الرقابة كعنصر مكمل للمشاورات مع البلدان الأعضاء، حيث ينظر في السياسات المتبعة بموجب ترتيبات إقليمية كتلك التي ينتهجها الاتحاد النقدي والاقتصادي لوسط إفريقيا والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، يولي الصندوق مزيدا من الاهتمام بالقضايا ذات الاهتمام المشترك بين بلدان بعض الأقاليم (كأمريكا الوسطى والشرق الأوسط والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ وإفريقيا جنوب الصحراء). كما أن مناقشة التقارير التي يعدها الخبراء بالصندوق حول هذه الموضوعات لا تسمح فقط بدراسة السياسات المقررة على المستوى الإقليمي بل تتيح الفرصة كذلك لإجراء تحليل مقارن للتطورات والسياسات المتبعة في إقليم ما، وتحليل انتقال الصدمات على المستوى الإقليمي. وخلال السنوات القليلة الماضية، بدأ الصندوق أيضا في نشر النتائج الرئيسية لرقابته الإقليمية بتقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الذي يصدر مرتين سنويا.

الرقابة العالمية: بالإضافة إلى الرقابة القطرية والإقليمية، يقوم الصندوق برصد الأوضاع الاقتصادية العالمية، والسياسات الاقتصادية التي تنهجها البلدان في سياقها العالمي، والتطورات المستجدة في أسواق رأس المال الدولية. ويقوم الصندوق أيضا، ضمن العمل الذي ينفذه عالميا في مجال الرقابة، بتقييم الآثار العالمية الناجمة عن أهم التطورات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك في مجالات مثل أسواق النفط والتجارة. وتنشر النتائج الرئيسية بشأن الرقابة العالمية مرتين في كل عام في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» وتقرير "الاستقرار المالي العالمي"، وهما وثيقتان يتم الرجوع إليهما عند مناقشات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية.

وقد رحب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في إبريل ٢٠٠٦ بالنمو الكبير والمتواصل الذي شهده الاقتصاد العالمي، مشيرا إلى أن هذا النمو قد فاق التوقعات وأصبح أوسع نطاقا. في الوقت نفسه، أشار تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر في إبريل ٢٠٠٦ إلى ازدياد مرونة النظام المالي العالمي، غير أنه أكد أيضا على أن زيادة الاختلالات العالمية قد أدى إلى استمرار المخاطر، وهو الأمر الذي أدى إليه أيضا ارتفاع مستويات الديون، لا سيما في قطاع الأسر المعيشية.

وبالإضافة إلى المراجعات نصف السنوية، كثيرا ما يعقد المجلس التنفيذي مناقشات غير رسمية يتناول فيها قضايا الاقتصاد العالمي وتطورات الأسواق العالمية، كما تشارك إدارة الصندوق وكبار خبرائه في مناقشات حول آفاق الاقتصاد والسياسات الاقتصادية بين وزراء المالية، ومحافظي البنوك المركزية، ونوابهم، والمسؤولين الرسميين الآخرين في مجموعات ومنتديات مختلفة مثل مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية، ومجموعة البلدان النامية الأربعة والعشرين ومنتدى الاستقرار المالي.

اتخاذ إجراءات مبكرة

لا يكفي الإنذار المبكر بوجود أزمة وشيكة الحدوث للحيلولة دون وقوعها، وإنما يتعين أيضا اتخاذ إجراءات وقائية بصورة عاجلة لتحقيق هذا الهدف. وعلاوة على ذلك، فمع تزايد التكامل الاقتصادي والمالي وتزايد مخاطر العدوى وتداعيات الأزمات، يجب أن تركز الرقابة على النظام ككل وليس على البلدان المعرضة للأزمات فحسب. وللصندوق دور بالغ الأهمية في هذا الصدد باعتباره صوت المجتمع الدولي المحايد، حيث يسلط الضوء على التحديات الاقتصادية

كيف يسهم صندوق النقد الدولي في تشجيع سلامة النظم المالية

تتمثل الوسائل الرئيسية التي استحدثها صندوق النقد الدولي لتشجيع سلامة النظم المالية في البلدان الأعضاء في إجراء رقابته المستمرة الثنائية ومتعددة الأطراف، ووضع برامجه الخاصة بالإقراض، وتقديم المساعدة الفنية. ويحتوي دليل تقييم القطاع المالي –الذي أصدره صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سبتمبر ٢٠٠٥– على معلومات تهم السلطات المسؤولة عن القطاع المالي بشأن القضايا الرئيسية والممارسات السليمة المتعلقة بتقييم النظم المالية واتخاذ الإجراءات الملائمة على صعيد السياسات.

ويعمل صندوق النقد الدولي على تطوير العملية الرقابية عن طريق تعميق معالجته لقضايا النظم المالية للتعرف بشكل أفضل على مواطن قوة وضعف النظم المالية، مما يقلل من عدد مرات حدوث المشاكل التي يحتمل أن تتعرض لها النظم المالية ويخفف من حدتها.

وغالبا ما تشتمل **البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي** على إجراءات لتعزيز النظم المالية في البلدان الأعضاء. فإلى جانب قيام الصندوق بتقديم المساعدة المالية، فإنه يساعد البلدان الأعضاء في التعرف على المشاكل التي تتعرض لها النظم المالية وتشخيصها، ووضع الاستراتيجيات الخاصة بالإصلاحات النظمية وإعادة هيكلة البنوك، وضمان اتفاق هذه الاستراتيجيات، مع دعمها، بواسطة السياسات الاقتصادية الكلية وغيرها من سياسات هيكلية ملائمة.

كما تعمل **المساعدة الفنية** التي يقدمها صندوق النقد الدولي على مساعدة البلدان الأعضاء في تنفيذ إجراءات محددة تؤدي إلى تقوية بنيتها التحتية المالية. وقد تشمل هذه المساعدة تقديم المشورة والتدريب على تطوير الإدارة النقدية والمالية، وتطوير أسواق الصرف ورأس المال، ووضع الترتيبات الخاصة بنظم الدفع والتأمين على الودائع، وتطوير الإطار القانوني للبنوك إلى جانب اللوائح الاحترازية والقدرات الإشرافية، ووضع استراتيجيات إعادة الهيكلة الشاملة للجهاز المصرفي.

الكبرى التي يتعين على العالم معالجتها. واعترافا بهذا الدور الفريد، تمت مطالبة الصندوق في اجتماعات اللجنة الدولية للشئون النقدية والدولية في ربيع ٢٠٠٦ باتخاذ المزيد من الخطوات، بما في ذلك عقد المشاورات متعددة الأطراف، لتشجيع إجراءات معالجة الاختلالات العالمية. وقد قال مدير عام الصندوق إن ذلك يعني قيام الصندوق بتوفير إطار تشارك من خلاله الحكومات في إجراء مشاورات فعالة بشأن النتائج المترتبة على اتخاذ وعدم اتخاذ إجراءات.

وأدت الدروس المستفادة من الأزمات التي وقعت خلال التسعينات إلى أن يتخذ الصندوق خطوات كبيرة لشحذ تركيز الرقابة من جانبه على الحد من وقوع الأزمات. وشملت هذه التدابير تعزيز الرقابة على المستويين الإقليمي والعالمي، والإشارة على البلدان الأعضاء بإدخال المزيد من «أدوات امتصاص الصدمات» في سياساتها المختلفة – كاتباع سياسات للمالية العامة يمكنها استيعاب زيادة العجز في الأوقات العصيبة، والاحتفاظ بمستويات كافية من الاحتياطيات، وإقامة نظم مالية تتسم بالكفاءة والتنوع، وزيادة مرونة أسعار الصرف في العديد من الحالات، وإنشاء شبكات أمان اجتماعي أكثر فعالية. وقد أطلق الصندوق أيضا عدة مبادرات محددة لجعل البلدان أقل عرضة للأزمات:

• ففي عام ١٩٩٩، استحدث صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برنامج تقييم القطاع المالي (Financial Sector Assessment Program) الذي يستهدف إجراء تقييمات متعمقة للقطاعات المالية في البلدان الأعضاء، وهو ما جاء في جانب منه نتيجة للأزمة الآسيوية. وتساعد التقارير الصادرة عن برنامج تقييم القطاع المالي البلدان الأعضاء في تحديد مواطن القوة ومكامن الخطر وجوانب الضعف في نظمها المالية، واتخاذ الإجراءات الملائمة على صعيد السياسات. ويقوم الصندوق أيضا بتقييم المراكز المالية الخارجية التي تستأثر بجزء كبير من التدفقات المالية في العالم، وبالتالي يُحتمل أن تكون مهمة بالنسبة للاستقرار المالي العالمي. كذلك يشارك الصندوق في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• وضع الصندوق معايير ومواثيق للممارسات السليمة في صنع السياسات الاقتصادية، ويقوم بجهود فعالة لتشجيع تطبيقها. وفيما يتعلق بمعايير البيانات، حدد الصندوق مبادرات لتمكين الجمهور من الاطلاع على إحصاءات موثوقة وجيدة التوقيت وشاملة بشأن البلدان الأعضاء، مما يساعد المشاركين في السوق على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستثمار وخفض احتمال حدوث صدمات يمكن أن تعجل بنشوب أزمات.

• قام الصندوق بتطوير إطاره التحليلي للتعرف على مدى تعرض البلدان للأزمات، وقد تضمن ذلك تقييم جوانب الضعف في الميزانيات وإمكانية الاستمرار في تحمل الدين وإدارة السيولة، إلى جانب متابعة مؤشرات السلامة المالية. وتهدف هذه التحليلات إلى تعزيز المشورة التي يقدمها الصندوق بشأن السياسات للبلدان الأعضاء حول كيفية جعل اقتصاداتها أكثر مرونة تجاه الصدمات ومساعدة هذه البلدان في الحكم على ما إذا كانت تستطيع خدمة ديونها الخارجية والعامة بالتدريج دون اللجوء إلى تصحيح كبير غير واقعي في توازن الدخل والنفقات.

• يواصل الصندوق جهوده المتزايدة لتشجيع سلامة الحكم والإدارة التي تمثل عنصرا أساسيا للأداء الاقتصادي القوي. ويعتبر رفع الكفاءة وتعزيز المساءلة في القطاع العام والنظم المالية من أهم مجالات التركيز في هذا الصدد.

• وقد ازداد اهتمام الصندوق بمواطن الضعف المتعلقة بالتجارة، والتي لا تزال مسألة ملحة بالنسبة لأفقر البلدان المستفيدة من البرامج المدعمة بموارد الصندوق. ولمساعدة البلدان النامية على معالجة الآثار قصيرة الأجل لتحرير التجارة متعددة الأطراف على ميزان مدفوعاتها، تعمل "آلية التكامل التجاري" التي استحدثها الصندوق على إتاحة الموارد للبلدان الأعضاء المستوفية لشروط تسهيلاته التمويلية على أساس استشرافي أوضح.

• أدخل الصندوق في أكتوبر ٢٠٠٥ أداة دعم السياسات (Policy Support Instrument) لمساندة البلدان منخفضة الدخل التي لا ترغب في الحصول على مساعدات مالية أو لا تحتاج إليها. وتساعد أداة دعم السياسات البلدان الأعضاء في وضع برامج اقتصادية فعالة وتتيح لها فرصة إظهار التزامها باتباع سياسات سليمة سواء للأغراض المحلية أو كإشارة للدائنين والمانحين الدوليين.

• ولمساعدة الصندوق على الاستجابة للتحديات الجديدة ولحاجات بلدان الأسواق الصاعدة الأعضاء فيه، تجري أيضا دراسة أداة جديدة لإتاحة مستوى مرتفع من الموارد على سبيل التمويل المشروط للبلدان التي لديها سياسات اقتصادية كلية قوية وقدرة على الاستمرار في تحمل الدين وشفافية في إعداد التقارير لكنها لا تزال معرضة للصدمات.

الشفافية في صندوق النقد الدولي

ركز الصندوق على تعزيز المساءلة داخله، من خلال إنشاء مكتب التقييم المستقل في عام 2001 (راجع الصفحة 32)، وكذلك بفضل زيادة الشفافية خلال العقود الماضية فيما يخص العمليات التي ينفذها والقرارات التي يتخذها. وقد أصبح الصندوق اليوم مؤسسة أكثر انفتاحا ومسؤولية من ذي قبل ومصدرا رئيسيا في توفير المعلومات لعامة الناس، والمشاركين في أسواق رأس المال، مع الحفاظ على الدور الذي يقوم به كمستشار مؤتمن للبلدان الأعضاء.

وينشر الصندوق حاليا معظم التقارير المتعلقة بالسياسات والتي يتم إعدادها للمجلس التنفيذي، كما ينشر المعلومات المالية والتشغيلية في موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت، ويوفر معلومات إضافية عن رقابته. ومع أنه لا يمكن نشر وثائق تتعلق بالبلدان الأعضاء المعنية دون موافقتها، إلا أنه، في معظم الأحوال، يفترض نشر هذه الوثائق ويتم بالفعل نشر الغالبية العظمى من تقارير خبراء الصندوق. ■

المعاونة في مواجهة المشكلات

مهما بلغت كفاءة الرقابة التي يمارسها الصندوق وجودة السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات، فمن غير الواقعي أن نتوقع عدم حدوث أي أزمات في المستقبل. بل إن اقتصادات السوق التي تتسم بالديناميكية غالبا ما تتعرض لأزمات عارضة – وحينئذ يكون دور الصندوق هو المساعدة في تخفيف أثرها وتقصير مدتها من خلال المشورة بشأن السياسات والدعم المالي. وقد تطلب احتواء الأزمات أحيانا التزام صندوق النقد الدولي بتقديم موارد ضخمة. وقد عاد هذا الاستثمار بالنفع في كثير من الحالات. فمثلا، كان القرض الذي قدمه الصندوق لكوريا في ديسمبر ١٩٩٧ بمقدار ٢١ بليون دولار أمريكي قرضا ضخما بكل المعايير، ولكنه ساعد في استعادة الاستقرار المالي مع أوائل عام ١٩٩٨ وفي تحقيق نمو قوي في العام التالي. وقد سددت كوريا المبلغ المستحق للصندوق قبل موعده المقرر. وتُعَد تلك الحالة من الحالات التي كان تقديم الدعم فيها بهذا الحجم الكبير إجراء ملائما وناجحا. وقد قام الصندوق بدور مماثل في البرازيل عام ١٩٩٨ وفي تركيا عام ٢٠٠١.

Mauricio Lima/AFP/Getty Images

المتعاملون في مقصورة سوق العقود المستقبلية والسلع في سان باولو بالبرازيل.

لماذا تقع الأزمات الاقتصادية؟

قد يؤدي سوء الحظ أو سوء السياسات أو مزيج منهما إلى خلق مشكلات في ميزان المدفوعات لدى أحد البلدان – أي إيجاد وضع لا يمكن معه الحصول على تمويل كاف بشروط معقولة لسداد المدفوعات الدولية الصافية. وفي أسوأ الحالات، يمكن أن تتفاقم هذه المشكلات فتتحول إلى أزمة. وقد ينخفض سعر العملة الوطنية إلى مستوى يدمر الثقة في قيمتها، فيشيع الاضطراب في الاقتصاد المحلي ويلحق به أضرارا بالغة، وقد تنتشر المشكلات لتصل إلى بلدان أخرى.

وغالبا ما تكون أسباب هذه المشكلات متنوعة ومعقدة، وإن كان من أهمها الأنظمة المالية المحلية الضعيفة وعجوزات المالية العامة الكبيرة والمستمرة ومستويات الدين الخارجي المرتفعة وأسعار الصرف المثبتة عند مستويات غير ملائمة والكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة.

ويمكن أن تؤثر بعض هذه العوامل تأثيرا مباشرا على الحساب التجاري في البلد المعني – من خلال تخفيض الصادرات أو زيادة الواردات. أما البعض الآخر فقد يؤدي إلى تخفيض التمويل المتاح للمعاملات الدولية – بأن يتسبب مثلا في فقدان المستثمرين الثقة في ظروف الاستثمار في بلد ما، مما يؤدي إلى مبيعات ضخمة للأصول أو «هروب رؤوس الأموال».

كيف يساعد الإقراض من الصندوق البلدان الأعضاء؟

يهدف إقراض الصندوق إلى إتاحة الفرصة أمام بلدانه الأعضاء لتنفيذ سياسات للتصحيح والإصلاح من شأنها حل المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات وإعادة الأوضاع المواتية لتحقيق النمو الاقتصادي القوي. وتختلف هذه السياسات باختلاف ظروف البلدان، لا سيما الأسباب الجذرية لنشوء المشكلات. فعلى سبيل المثال، البلد الذي يتعرض لهبوط مفاجئ في سعر سلعة أساسية من سلع التصدير، قد لا يحتاج لأكثر من مساعدة مالية تسمح له بتجاوز هذه المرحلة ريثما تعود الأسعار إلى الارتفاع وبتخفيف وطأة التصحيح الذي كان يمكن أن يأتي مفاجئا وحادا. والبلد الذي يتعرض لهروب رؤوس الأموال، يحتاج إلى معالجة المشكلات التي أفضت إلى فقدان ثقة المستثمرين: فربما تكون أسعار الفائدة منخفضة أكثر مما ينبغي، أو سعر الصرف مبالغاً في قيمته، أو عجز موازنة الحكومة كبيرا أو رصيد الدين يبدو في تزايد مستمر وسريع، أو النظام المصرفي المحلي يفتقر إلى الكفاءة وجودة التنظيم.

وقبل أن يتمكن البلد العضو – سواء كان يواجه أزمة أم لا – من الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، يجب أن تتفق السلطات الوطنية والصندوق على برنامج ملائم للسياسات الاقتصادية (راجع الإقراض والشرطية، صفحة ٢٢). ويمكن أن تصبح عملية التصحيح في البلد العضو أكثر صعوبة إذا لم يتوفر له التمويل اللازم من صندوق النقد الدولي. فعلى سبيل المثال، إذا أصبح المستثمرون غير راغبين في شراء السندات الحكومية التي يصدرها أحد البلدان، لا يكون أمام حكومته أي خيار سوى تخفيض مبلغ التمويل المطلوب – بتخفيض إنفاقها أو زيادة إيراداتها– أو تمويل عجزها بطبع النقود. وتكون سياسة «شد الأحزمة» التي تنطوي عليها الحالة الأولى أكثر حدة مما يحدث في ظل الاقتراض من الصندوق. وفي الحالة الثانية، تكون النتيجة هي التضخم الذي يلحق الضرر بالفقراء أكثر من أي فئة أخرى. أما الحصول على التمويل من الصندوق فيمكنه أن يسهل القيام بتصحيح أكثر تدرجا ودقة.

حل أزمات الدين الخارجي

تنشأ بعض المشكلات في ميزان المدفوعات نتيجة لتراكم أعباء الديون التي لا يمكن الاستمرار في تحملها – أي أنه ما من سياسات ممكنة تؤدي إلى سداد تكلفة خدمتها. وفي مثل هذه الظروف، لابد من إيجاد طريقة تمكن البلد المعني ودائنيه من إعادة هيكلة الدين. وقد ينطوي ذلك على بعض التخفيف لشروط السداد، كإطالة آجال الاستحقاق و/أو إجراء تخفيض متفق عليه في قيمة الدين الاسمية.

ويعمل الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي لتخفيف أعباء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى تصل إلى مستويات يمكن تحملها، وذلك بموجب المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك») و"المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون" (راجع صفحة ٢٩)، كما واصل تشجيع الآليات التي تهدف إلى الحل المنظم لأزمات الديون بين البلدان ودائنيها من القطاع الخاص. فقد قام صندوق النقد الدولي بدور نشط في تشجيع البلدان المصدِرة للسندات السيادية على إدراج «شروط الإجراء الجماعي» (CACs) – والتي تحول دون قيام الأقلية الصغرى من الدائنين بمنع صفقات إعادة الهيكلة التي يوافق عليها الغالبية العظمى منهم – في السندات الدولية المصدَرة في كافة الأسواق. وقد كان من نتائج ذلك أن أصبح استخدام شروط الإجراء الجماعي أمرا مألوفا في سوق السندات السيادية الدولية الصادرة بموجب قانون نيويورك. وقد ترتب على ذلك زيادة نسبة السندات التي تتضمن شروط الإجراء الجماعي والتي تصدرها بلدان الأسواق الصاعدة زيادة ملحوظة منذ أوائل ٢٠٠٤.

أما بالنسبة للتطورات الأخرى التي حدثت خارج صندوق النقد الدولي، فقد تم إحراز تقدم في إحدى العمليات الرقابية الخاصة بمبادئ استقرار التدفقات الرأسمالية وعدالة إعادة هيكلة الديون في الأسواق الصاعدة، وهي مبادرة يقودها القطاع الخاص لتحديد معايير مشاركة ومسؤولية المدينين السياديين ودائنيهم من القطاع الخاص في منع وقوع الأزمات المالية وحلها. ■

العَوْد إلى المسار الصحيح

يقدم الصندوق مساعدات مالية للبلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات دعما منه لسياساتها المعنية بالتصحيح والإصلاح، بما في ذلك المساعدات التي يقدمها بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل. ويقدم الصندوق التمويل لدعم ميزان المدفوعات بشكل عام، وليس لتمويل أغراض أو مشاريع معينة كما هو الحال في بنوك التنمية. ويتعين الحصول على موافقة المجلس التنفيذي على المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق.

وقد حدث تذبذب شديد في حجم الإقراض الذي يقدمه الصندوق إلى بلدانه الأعضاء، حيث وصل إلى أعلى مستوياته في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نتيجة إتاحة موارد الصندوق بصورة استثنائية لاستخدام عدد كبير من اقتصادات الأسواق الصاعدة التي تواجه أزمات الحساب الرأسمالي. ومنذ ذلك الحين، انخفض إجمالي الائتمان غير المسدد الذي يقدمه الصندوق انخفاضا حادا نتيجة للظروف العالمية المواتية التي أتاحت لعدد كبير من مستخدمي موارد الصندوق فرصة سداد التزاماتهم المستحقة له.

وعلى مر السنين، استحدث الصندوق عددا من أدوات الإقراض أو "التسهيلات" التي تصمم خصيصا لمعالجة ظروف كل بلد عضو على حدة. ويقدم الصندوق أيضا قروضا بشروط غير ميسرة من خلال أربعة تسهيلات أساسية

Dinko Spirovsky/Bloomberg News/Landov

مشاة في أحد شوارع مدينة صوفيا، ببلغاريا. تهدف الإصلاحات الهيكلية في بلغاريا إلى تحسين مناخ الأعمال.

هي اتفاقات الاستعداد الائتماني (Stand-By Arrangements)، وتسهيل الصندوق الممدد (Extended Fund Facility)، وتسهيل الاحتياطي التكميلي (Supplemental Reserve Facility)، وتسهيل التمويل التعويضي (Compensatory Financing Facility) (راجع الجدول في الصفحة 25). ويمكن للبلدان منخفضة الدخل أن تقترض بأسعار فائدة ميسرة من خلال "تسهيل النمو والحد من الفقر" ومن خلال تسهيل الصدمات الخارجية (Exogenous Shocks Facility) إذا تعرضت لصدمة خارجة عن سيطرتها. وقد تم تصميم تسهيل الصدمات الخارجية للبلدان التي لا تطبق برنامج مدعوم من تسهيل النمو والحد من الفقر أو التي تطبق برنامج أداة دعم السياسات (راجع صفحة ١٩). إن تطبيق أداة دعم السياسات حسب المسار المحدد يمكن أن يمثل الأساس للحصول بصورة سريعة على التمويل من خلال تسهيل الصدمات الخارجية في حالة حدوث الصدمة، غير أن ذلك لا يعني الحصول على ذلك التمويل بصورة تلقائية. كما يمكن للبلدان الأعضاء الخارجة من كوارث طبيعية أو صراعات مسلحة المطالبة أيضا بالحصول على مساعدات الطوارئ من صندوق النقد الدولي – وقد يكون ذلك بأسعار فائدة ميسرة للبلدان منخفضة الدخل.

وإذا لم يواجه البلد العضو حاجة ملحة تتعلق بميزان المدفوعات، يمكنه اعتبار الترتيب المبرم مع الصندوق بمثابة ترتيب وقائي يمنحه الحق في سحب الأموال عند ظهور الحاجة لذلك شريطة تنفيذ هذا العضو لسياسات محددة.

وقد مُنح أكبر عدد من القروض في السنوات الأخيرة من خلال "تسهيل النمو والحد من الفقر"، ولكن أكبر قدر من الموارد يمنح من خلال اتفاقات الاستعداد الائتماني. ففي سياق استراتيجية الصندوق متوسطة الأجل (راجع صفحة ٧)، والتي اعتمدها في اجتماعات الربيع لعام ٢٠٠٦ اللجنة الدولية للشئون النقدية والمالية التابعة لمجلس المحافظين، وهي اللجنة المسؤولة عن وضع السياسات، يتم إجراء المزيد من الدراسات لبحث إمكانية إصدار أداة جديدة تتيح مستوى مرتفع من الموارد على سبيل التمويل المشروط لبلدان الأسواق الصاعدة التي لديها سياسات اقتصادية كلية قوية، وقدرة على الاستمرار في تحمل الدين، وشفافية في إعداد التقارير لكنها لا تزال معرضة للصدمات.

وتخضع التسهيلات المقدمة بشروط غير ميسرة لسعر فائدة الصندوق المرتبط أيضا بالسوق، والذي يعرف باسم "معدل الرسم الأساسي". ويتحدد معدل الرسم على أساس سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة الذي تتم مراجعته أسبوعيا لمراعاة أي تغيرات تطرأ على أسعار الفائدة قصيرة الأجل في أسواق المال الدولية الكبرى. وتخضع القروض الكبيرة لرسم إضافي.

ويختلف المبلغ الذي يمكن للبلد العضو اقتراضه من الصندوق حسب نوع القرض، غير أنه يكون في العادة أحد مضاعفات حصة هذا البلد في الصندوق. وقد يقرض الصندوق أيضا مبالغ تفوق حدود الاستفادة من موارده من أجل تمويل عجز استثنائي في ميزان المدفوعات. ويشجع الصندوق على السداد المبكر للقروض. فعلى الرغم من أن الصندوق لديه جدول زمني ثابت لالتزامات السداد، فهو يتوقع من البلدان الأعضاء سداد القروض وفق جدول زمني أسرع كلما أمكن ذلك.

اتجاهان متباعدان في الائتمان المستحق

انخفض الائتمان المستحق للقروض بشروط غير ميسرة، والمقدمة من صندوق النقد الدولي

(ببلايين وحدات حقوق سحب خاصة)

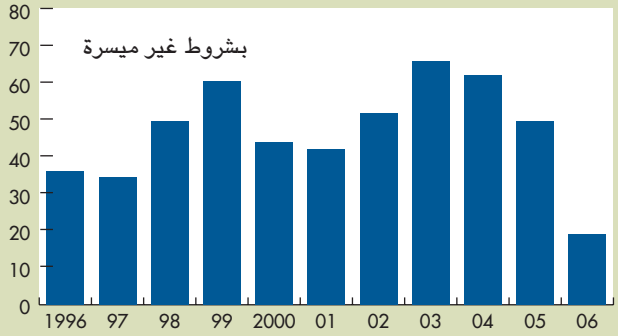

... بينما ارتفع الائتمان المستحق من القروض الميسرة بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل في الأعوام الأخيرة.

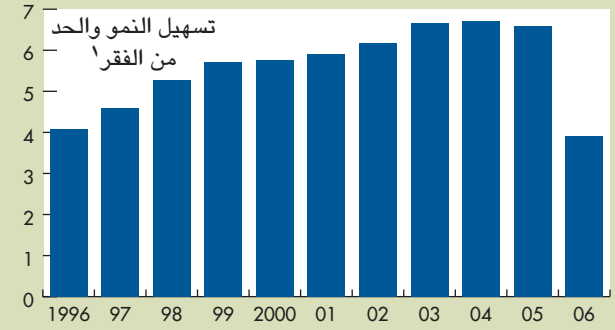

ملاحظة: البيانات كما في نهاية السنة المالية (٣٠ إبريل). ويعزى الانخفاض في السنة المالية ٢٠٠٦ إلى المساعدات المقدمة لتخفيف عبء الدين في ٦ يناير و ٢٨ إبريل.

[1] تسهيل النمو والحد من الفقر.

البيانات: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي

الشرطية في قروض الصندوق

عندما يقترض بلد عضو من الصندوق، تتعهد حكومته بتعزيز سياساتها الاقتصادية والمالية ـ وهو ما يُعرف باسم الشرطية. وتضمن الشرطية للصندوق أن يتم استخدام قرضه لحل المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلد المقترض، كما تضمن له قدرة هذا البلد على السداد السريع حتى تتوفر الأموال لأعضاء آخرين في حاجة إليها.

وقد عمل الصندوق في السنوات الأخيرة على ترشيد الشروط المصاحبة للتمويل المقدم منه. واعتمد المجلس التنفيذي مبادئ توجيهية معدلة للشرطية في سبتمبر ٢٠٠٢ مؤكدا ضرورة تركيز الشرطية على الأهداف الاقتصادية الكلية الأساسية وأهم أدوات

David Butow/Redux/Redux Pictures

مواصلة جهود إعادة البناء في ضواحي كابل بأفغانستان.

السياسات، وعلى تعزيز شعور البلدان بملكية البرامج المطبقة على صعيد السياسات. وأشارت مراجعة أجريت مؤخرا إلى أن الشرطية أصبحت بالفعل مركزة بشكل أكبر وأن عدد البرامج التي تتوقف قبل الوقت المناسب بات أقل.

وليس الغرض من السياسات التي يتم اعتمادها هو حل المشكلة العاجلة في ميزان المدفوعات فحسب، وإنما تهدف أيضا إلى وضع أساس للقدرة على الاستمرار والنمو الاقتصادي على المدى الأبعد، من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي على نطاق أوسع – ومن ذلك تدابير احتواء التضخم أو خفض الدين العام أو تقوية النظم المالية على سبيل المثال. وقد تتناول السياسات أيضا المعوقات الهيكلية أمام النمو السليم ـ بالتعرض إلى مسألة تحرير الأسعار والتجارة، وتحسين أنماط الحكم والإدارة، على سبيل المثال.

وتشكل تلك السياسات معا «برنامج السياسات» الخاص بالبلد العضو، والذي يوصف بالتفصيل في خطاب نوايا أو مذكرة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية تُرفق مع الطلب الذي يقدمه البلد العضو للحصول على التمويل من الصندوق. وتتوقف أهداف كل برنامج والسياسات المعتمدة لتحقيقها على ظروف البلد المعني. غير أن الهدف الأهم في كل الأحوال، هو استعادة سلامة ميزان المدفوعات والاستقرار الاقتصادي الكلي أو الحفاظ عليهما بينما يتم تمهيد السبيل أمام تحقيق النمو المستمر عالي الجودة.

كيف يتم تقييم الامتثال؟

تتميز معظم قروض الصندوق بخاصية الصرف على مراحل، وهو ما يتيح له التحقق من استمرار البلد المقترض في سداد التزاماته قبل صرف دفعات متتالية أخرى. وتعتمد مراقبة البرنامج على عدة أدوات مختلفة هي:

• **الإجراءات المسبقة**: وهي تدابير يوافق البلد على اتخاذها قبل موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على القرض أو قبل استكماله للمراجعة (أنظر أدناه) . وتضمن هذه التدابير توفر الأساس اللازم لإنجاح البرنامج أو عودته إلى المسار الصحيح بعد انحرافه عن السياسات المتفق عليها. وقد تشمل الإجراءات المسبقة، على سبيل المثال، تعديل سعر الصرف ليصل إلى مستوى قابل للاستمرار أو إلغاء القيود السعرية أو الموافقة رسميا على موازنة حكومية تتسق مع إطار المالية العامة المحدد في البرنامج.

• **معايير الأداء**: وهي شروط محددة يتعين الوفاء بها بالنسبة لحجم الائتمان المتفق عليه والمقرر صرفه. وهناك نوعان من معايير الأداء: معايير كمية ومعايير هيكلية. وتشير **المعايير الكمية** عادة إلى متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية كالاحتياطيات الدولية أو المجملات النقدية والائتمانية أو أرصدة المالية العامة أو الاقتراض الخارجي. فعلى سبيل المثال، قد يتضمن البرنامج حدا أدنى لمستوى الاحتياطيات الدولية الصافية أوحدا أعلى لمستوى الأصول المحلية الصافية لدى البنك المركزي أوحدا أعلى لمستوى الاقتراض الحكومي. وتستخدم **المعايير الهيكلية** لأغراض التدابير الهيكلية التي تعد جوهرية لنجاح البرنامج الاقتصادي. وتختلف تلك المعايير اختلافا كبيرا من برنامج إلى آخر ولكنها قد تتضمن، على سبيل المثال، تدابير محددة لتحسين عمليات القطاع المالي أو إصلاح نظم الضمان الاجتماعي أو إعادة هيكلة قطاعات أساسية كقطاع الطاقة.

• وقد تُضاف **الأهداف المرجعية** إلى المعايير الكمية، وعادة ما يجري إعدادها للشهور الأخيرة من البرنامج. وتصبح هذه الأهداف معايير للأداء مع إدخال التعديلات المناسبة ومع استقرار التوجهات الاقتصادية.

• تستخدم **القواعد المعيارية الهيكلية** للتدابير التي لا يتسنى مراقبتها بالقدر الكافي من الموضوعية لكي تصبح معايير أداء، أو لاتخاذ خطوات صغيرة في عملية إصلاح مهمة، وهذا الأمر وحده لا يتسبب بالضرورة في قطع التمويل من الصندوق.

• وهناك أداة مهمة أخرى لمراقبة البرامج، وهي **مراجعة البرامج**، وتسمح للمجلس التنفيذي بإجراء تقييم واسع النطاق لما أحرز من تقدم نحو تحقيق أهداف البرنامج. وتُستخدم المراجعات لمناقشة السياسات وإدخال تغييرات على البرامج قد تكون ضرورية في ظل التطورات الجديدة. وفي بعض الحالات، قد يطلب البلد العضو إعفاءه من إعلان إخلاله بمعايير الأداء ـ وهو ما يحدث، على سبيل المثال، حين تكون السلطات قد بادرت بالفعل باتخاذ تدابير لتصحيح هذا الإخلال. ■

كيفية الاقتراض من الصندوق: شروط التسهيلات المالية

اتفاق الاستعداد الائتماني وتسهيل الصندوق الممدد

- **اتفاق الاستعداد الائتماني (أُنشئ في عام ١٩٥٢)**: ويهدف إلى معالجة المشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات. وعادة ما تتراوح مدة اتفاقات الاستعداد الائتماني بين ١٢ و ١٨ شهرا، وبحد أقصى قانوني مدته ثلاث سنوات.

حدود استخدام الموارد: ١٠٠٪ من الحصة سنويا، و٣٠٠٪ من الحصة على أساس تراكمي بالنسبة لكافة استخدامات موارد صندوق النقد الدولي في حساب الموارد العامة.

آجال الاستحقاق (السداد المتوقع) / (السداد الإلزامي): سنتان وربع السنة–أربع سنوات/ ثلاث سنوات وربع السنة– خمس سنوات.

الرسوم: معدل الرسم الأساسي + رسوم إضافية حسب مستوى استخدام الموارد مقدارها ١٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٢٠٠٪ من الحصة و ٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من الحصة.

الشروط: اعتماد البلد العضو سياسات تولد الثقة في أن مشكلاته المتعلقة بميزان المدفوعات سوف تُحل خلال فترة معقولة.

الاستخدام التراكمي للموارد: ما يزيد على ٢٥٪ من الحصة يخضع لشروط أشد (تعرف بشرطية الشرائح الائتمانية العليا).

الصرف المرحلي والمراقبة: عمليات صرف ربع سنوية مشروطة بمراعاة معايير الأداء وغير ذلك من الشروط.

- **تسهيل الصندوق الممدد (١٩٧٤)**:

يوفر مساعدات أطول أجلا لدعم الإصلاحات الهيكلية التي تعالج مشكلات أطول أجلا في ميزان المدفوعات.

حدود استخدام الموارد: ١٠٠٪ من الحصة سنويا، و٣٠٠٪ من الحصة على أساس تراكمي بالنسبة لكافة استخدامات موارد صندوق النقد الدولي في حساب الموارد العامة.

آجال الاستحقاق (السداد المتوقع) / (السداد الإلزامي): أربع سنوات ونصف السنة – سبع سنوات/ أربع سنوات ونصف السنة – ١٠ سنوات.

الرسوم: معدل الرسم الأساسي + رسوم إضافية حسب مستوى استخدام الموارد مقدارها ١٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٢٠٠٪ من الحصة و٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من الحصة.

الشروط: اعتماد البلد العضو برنامجا مدته ثلاث سنوات يشتمل على جدول أعمال للإصلاحات الهيكلية، مع تقديم بيان سنوي مفصل بالسياسات التي يعتزم اتباعها في الاثني عشر شهرا التالية.

الصرف المرحلي والمراقبة: عمليات صرف ربع سنوية أو نصف سنوية مشروطة بمراعاة معايير الأداء وغير ذلك من الشروط .

القروض الخاصة

- **تسهيل الاحتياطي التكميلي (١٩٩٧)**: يوفر مساعدات قصيرة الأجل للبلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب. ولا يستخدم هذا التسهيل إلا مكملا لاتفاق عادي.

حدود استخدام الموارد: لا توجد، ولا يتاح هذا التسهيل إلا إذا تجاوزت الموارد المستخدمة طبقا للاتفاق العادي حدها السنوي أو حدها التراكمي.

آجال الاستحقاق (السداد المتوقع) / (السداد الإلزامي): سنتان – سنتان ونصف السنة/ سنتان ونصف السنة – ثلاث سنوات.

الرسوم: معدل الرسم الأساسي + ٣٠٠ نقطة أساس تصل إلى ٥٠٠ نقطة أساس كحد أقصى بعد سنتين ونصف.

الشروط: لا يتاح هذا التسهيل إلا في وجود برنامج بموجب اتفاق عادي، مع اتباع سياسات معززة لحل مشكلة فقدان ثقة الأسواق.

الصرف المرحلي والمراقبة: يتاح استخدام التسهيل لمدة سنة، مع تركيز صرف الموارد في البداية على دفعتين أو أكثر.

- **تسهيل التمويل التعويضي (١٩٦٣)**: يغطي نقص حصيلة الصادرات وإيرادات الخدمات لدى البلد العضو أو ارتفاع تكاليف استيراد الحبوب بصفة مؤقتة بسبب ظروف خارجة عن سيطرة البلد العضو.

حدود استخدام الموارد: ٤٥٪ من الحصة كحد أقصى بالنسبة لكل عنصر –أي نقص حصيلة الصادرات وارتفاع تكاليف استيراد الحبوب– مع تطبيق حد مجمع بنسبة ٥٥٪ من الحصة.

آجال الاستحقاق (السداد المتوقع) / (السداد الإلزامي): سنتان وربع السنة – أربع سنوات/ثلاث سنوات وربع السنة – خمس سنوات.

الرسوم: معدل الرسم الأساسي، ولا يخضع لرسوم إضافية.

الشروط: لا يتاح هذا التسهيل في العادة إلا إذا كان البلد العضو قد أبرم بالفعل اتفاقا للاستعداد الائتماني، أو عندما يكون مركز ميزان مدفوعاته مرضيا ـ بغض النظر عن نقص حصيلة الصادرات أو ارتفاع تكاليف الاستيراد.

الصرف المرحلي والمراقبة: تصرف الموارد في العادة على مدى ستة أشهر على الأقل طبقا لشروط الصرف المرحلي التي ينص عليها الاتفاق.

- **مساعدات الطوارئ**

الكوارث الطبيعية (١٩٦٢): يقدم التسهيل مساعدات سريعة متوسطة الأجل للأعضاء الذين يمرون بمشكلات في ميزان المدفوعات بسبب الكوارث الطبيعية.

ما بعد الصراعات (١٩٩٥): يقدم التسهيل مساعدات سريعة متوسطة الأجل للأعضاء الذين يمرون بمشكلات في ميزان المدفوعات مرتبطة بمرحلة ما بعد الاضطرابات الأهلية أو الصراع الدولي المسلح.

حدود استخدام الموارد: ٢٥٪ من الحصة، وإن كان من الممكن توفير موارد إضافية في الحالات الاستثنائية.

آجال الاستحقاق (السداد المتوقع) / (السداد الإلزامي): لا يتوقع السداد المبكر/ثلاث سنوات وربع السنة – خمس سنوات.

الرسوم: معدل الرسم الأساسي بغير رسوم إضافية، مع إمكانية تقديم دعم لسداد الفوائد للبلدان منخفضة الدخل إذا توفرت الموارد.

الشروط: بذل جهود معقولة للتغلب على مشكلات ميزان المدفوعات والتركيز على بناء القدرات المؤسسية والإدارية لتمهيد السبيل أمام عقد اتفاق للحصول على شريحة ائتمانية عليا أو اتفاق بموجب «تسهيل النمو والحد من الفقر». وتنص شروط المساعدات الطارئة في مراحل ما بعد الصراعات على أن يأتي الدعم المقدم من الصندوق في سياق جهد دولي منسق لمعالجة تداعيات الصراع.

الصرف المرحلي والمراقبة: لا توجد في العادة.

القروض الموجهة للبلدان منخفضة الدخل

- **تسهيل النمو والحد من الفقر (١٩٩٩)**: يوفر مساعدات أطول أجلا لمعالجة المشكلات الهيكلية عميقة الجذور في ميزان المدفوعات ويهدف إلى تحقيق نمو متواصل يساعد في الحد من الفقر.

حدود استخدام الموارد: ١٤٠٪ من الحصة، مع حد أقصى استثنائي مقداره ١٨٥٪.

آجال الاستحقاق (السداد المتوقع) / (السداد الإلزامي): لا يتوقع السداد المبكر/خمس سنوات ونصف السنة – ١٠ سنوات.

الرسوم: سعر فائدة ميسر مقداره ٠,٥٪ سنويا، بغير رسوم إضافية.

الشروط: حسب تقرير استراتيجية الحد من الفقر الذي يعده البلد المعني في إطار عملية تشاركية، مع الربط بين السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الهيكلية وسياسات الحد من الفقر.

الصرف المرحلي والمراقبة: صرف مبالغ نصف سنوية (أو ربع سنوية أحيانا) مشروطة بمراعاة معايير الأداء واستكمال المراجعات المطلوبة.

- **تسهيل الصدمات الخارجية (٢٠٠٥)**: تم اعتماده لكنه لم يمول بالكامل حتى الآن. ويهدف هذا التسهيل إلى تقديم دعم السياسات والمساعدة المالية للبلدان منخفضة الدخل التي تتعرض لصدمات خارجية (كتغير أسعار السلع، والكوارث الطبيعية، واضطرابات التجارة بسبب أحداث يتعرض لها بلد مجاور). ويتم توفير هذا التسهيل للبلدان المؤهلة لاستخدام تسهيل النمو والحد من الفقر لكنها لا تطبق برنامج مدعوم من تسهيل النمو والحد من الفقر. وقد تتراوح مدة برامج هذا التسهيل بين سنة وسنتان.

حدود استخدام الموارد: ٢٥٪ من الحصة، و٥٠٪ من الحصة على أساس تراكمي.

آجال الاستحقاق (السداد المتوقع) / (السداد الإلزامي): لا يتوقع السداد المبكر/ خمس سنوات ونصف السنة – ١٠سنوات.

الرسوم: ٠,٥٪ سنويا بغير رسوم إضافية.

الشروط: يجب تطبيق استراتيجية للحد من الفقر مع ضرورة وضع برنامج اقتصادي شامل.

الصرف المرحلي والمراقبة: صرف مبالغ نصف سنوية أو ربع سنوية مشروطة بمراعاة معايير الأداء، و –في معظم الحالات– استكمال المراجعات المطلوبة.

نقل الخبرة الفنية

يقدم الصندوق المشورة الفنية والتدريب للبلدان الأعضاء سعيا منه إلى تعزيز قدرتها على وضع وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي، وعلى رفع القدرات المؤسسية لدى حكوماتها. ويتطلب وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة توافر الخبرة الفنية اللازمة ووجود مؤسسات حكومية فعالة. وكثير من البلدان النامية بصفة خاصة يحتاج إلى المساعدة في بناء الخبرة الفنية في ميدان الإدارة الاقتصادية وإلى المشورة بشأن السياسات والإصلاحات والترتيبات المؤسسية الملائمة التي أثبتت نجاحا في أماكن أخرى. ويعطي صندوق النقد الدولي الأولوية لتقديم المساعدة عندما تكون هذه المساعدة عنصرا مكملا ومعززا لنشاطيه الرئيسيين الآخرين وهما: الرقابة والإقراض.

ويقدم الصندوق المساعدة الفنية في مجالات خبرته الأساسية من خلال إيفاد البعثات من المقر الرئيسي، وإرسال المتخصصين في مهمات قصيرة الأجل، والاستعانة بمستشارين مقيمين، وإقامة مراكز إقليمية لتقديم المساعدة الفنية، وتقديم التدريب ميدانيا أو في معاهده الإقليمية المخصصة للتدريب أو في المقر الرئيسي (راجع الشكل البياني). وتشمل مجالات خبرة الصندوق الأساسية صياغة السياسات الاقتصادية الكلية وإدارتها، والسياسات النقدية، وأنشطة البنوك المركزية، والنظام المالي، وأسواق الصرف الأجنبي وسياسته، وإدارة الأموال العامة والموازنة، وإحصاءات الاقتصاد الكلي والقطاع الخارجي والمالية العامة والإحصاءات المالية. وتُعَد تلك المساعدات من المزايا المترتبة على عضوية صندوق النقد الدولي، وتُقدَّم مجانا للبلدان الأعضاء باستثناء البلدان القادرة على السداد. ويعتمد نحو ثلث المساعدات الفنية الإجمالية المقدمة من الصندوق على التمويل الخارجي.

وقد شهدت المساعدات الفنية من الصندوق نموا سريعا مع اتساع عضويته في أوائل التسعينات وحتى أواسطها لتضم عددا من البلدان المتحولة من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. ونشأت طلبات جديدة للحصول على المساعدة الفنية مؤخرا من البلدان الراغبة في اعتماد المعايير والمواثيق الدولية في أعمال الإدارة المالية وإدارة الموازنة وإدارة الإحصاءات، وذلك نتيجة لجهود الصندوق في تعزيز النظام المالي العالمي للحد من مخاطر الأزمات وتعزيز القدرة على إدارتها وحلها عند وقوعها. ويعتمد معظم هذه المساعدات الفنية على التوصيات الصادرة من برامج تقييم القطاع المالي والواردة بتقارير مراعاة المعايير والمواثيق. كذلك ازدادت الحاجة إلى مساعدات فنية إضافية مع تركيز الصندوق في الفترة الأخيرة على المراكز المالية الخارجية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبالإضافة إلى ذلك، كثف الصندوق جهوده، بالتنسيق مع مقدمي المساعدة الفنية الآخرين الثنائيين ومتعددي الأطراف، لتقديم المشورة العاجلة بشأن السياسات والمساعدة على المستوى التشغيلي للبلدان الخارجة من دائرة الصراعات المسلحة. وفي الوقت ذاته، لا يزال الطلب مستمرا من البلدان منخفضة الدخل للحصول على المساعدة في تحليل إمكانية الاستمرار في تحمل الدين وإدارة برامج تخفيض الديون،

مساهمة الخبرة الفنية

إدارات الصندوق المختلفة تقدم المساعدة في العديد من التخصصات الاقتصادية

(في السنة المالية ٢٠٠٦)

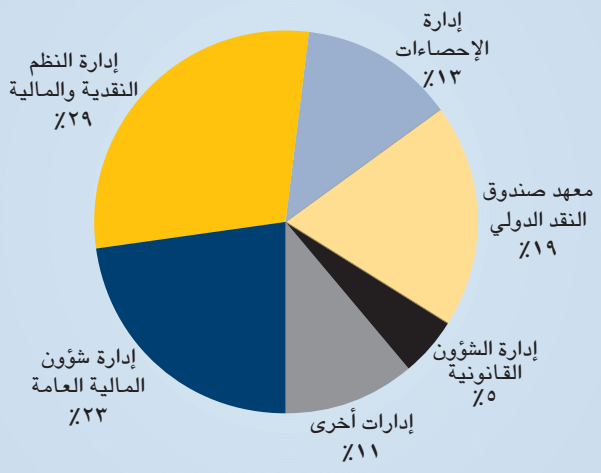

ملحوظة: كنسبة مئوية من إجمالي الموارد محسوبة بسنوات العمل.
البيانات: مكتب إدارة المساعدة الفنية التابع للصندوق.

وفي إعداد وتنفيذ برامج لتعزيز النمو وتسريع وتيرة الحد من الفقر. ويواصل الصندوق جهوده المتزايدة لتقديم المساعدة الفنية والتدريب على المستوى الإقليمي. فهو يدير، بالاشتراك مع المانحين، خمسة مراكز إقليمية للمساعدة الفنية، مركزان منها في إفريقيا (ومركز ثالث سوف يبدأ العمل في وقت قريب) ومركز في كل من منطقة الكاريبي والشرق الأوسط والمحيط الهادئ.

وعند استعراض أحد التقارير الصادرة مؤخرا من مكتب التقييم المستقل بشأن برنامج المساعدة الفنية التابع لصندوق النقد الدولي، أكد المجلس التنفيذي على الأهمية المتزايدة للدور الذي تقوم به المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق في الاستجابة للحاجات المتنوعة للبلدان الأعضاء، لا سيما في مجال وضع السياسات وتنفيذها، وبناء القدرات. وقد رأى المجلس التنفيذي أن أهم العناصر المؤثرة في فعالية تقديم المساعدة الفنية تتمثل في القدرة على الاستجابة السريعة، وتقديم المشورة بما يلائم ظروف الأعضاء، وإجراء التحليلات عالية الجودة. والتزاما بالتوصيات الواردة في التقرير، يعمل صندوق النقد الدولي على تحسين عملية ترتيب الأولويات عند تقديم المساعدة الفنية، وضمان المشاركة الفعالة من جانب السلطات في مرحلتي وضع السياسات ومتابعتها، ورصد النتائج بصورة أفضل.

التدريب

يولي صندوق النقد الدولي اهتماما كبيرا لبناء الخبرات في البلدان الأعضاء عن طريق التدريب. ويتولى معهد صندوق النقد الدولي مسؤولية عقد معظم الدورات التدريبية التي يقدمها الصندوق، حيث يوفر التدريب للمسؤولين من البلدان الأعضاء من خلال الدورات وحلقات النقاش في أهم المجالات المتعلقة بإدارة السياسات الاقتصادية الكلية، والقطاع المالي، والمالية العامة، وسياسات القطاع الخارجي. ويتولى التدريب خبراء من المعهد والإدارات الأخرى في الصندوق، ويعاونهم في بعض الأحيان أكاديميون وخبراء من خارجه. وتُعطى الأولوية للطلبات المقدمة من مسؤولين في البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي.

Gregg Newton for IMF

التدريب بمعهد صندوق النقد الدولي في برازيليا بالبرازيل.

وبالإضافة إلى التدريب في المقر الرئيسي، يقدم الصندوق دورات تدريبية وحلقات نقاش من خلال المعاهد والبرامج الإقليمية. وتوجد حاليا أربعة مراكز تدريب إقليمية، هي مركز التدريب الإقليمي المشترك لبلدان أمريكا اللاتينية في البرازيل، ومعهد إفريقيا المشترك في تونس، ومعهد التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة في سنغافورة، ومعهد فيينا المشترك في النمسا. وإضافة إلى ذلك، أنشأ الصندوق برامج تدريبية بالتعاون مع الصين وصندوق النقد العربي.

وقد نظم المعهد في السنة المالية ٢٠٠٦، بمساعدة إدارات أخرى في الصندوق، ١٤٣ دورة تدريبية حضرها نحو ٤٦٠٠ مشارك. وأقيم العديد من هذه الدورات في معاهد التدريب الإقليمية. وقد ظلت الدورات التدريبية التي تقام في المقر الرئيسي بواشنطن العاصمة – والتي تتضمن دورات تعقد لفترات زمنية طويلة– تمثل جزءا مهما من أنشطة التدريب، حيث بلغت نسبتها حوالي ثلث العدد الكلي لأسابيع المشاركة في دورات المعهد. أما بقية الدورات فقد أقيمت في مواقع خارج شبكة المراكز الإقليمية الخاصة بالصندوق، حيث جاء معظمها في إطار التعاون بين معهد الصندوق وبرامج التدريب القومية أو الإقليمية، ولكنها أيضا تمت بنظام التعلُّم من بُعد. ■

إصلاح نظم الدفع في إفريقيا

تقوم كل من بوتسوانا وغانا وناميبيا وسيراليون وسوازيلند بتحديث نظم الدفع والتسوية لديها كجزء من استراتيجية إصلاح قطاعاتها المالية. وقد قامت إدارة النظم النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، بتمويل من الحكومة اليابانية، بإرسال أحد المستشارين في نظم الدفع الإقليمية إلى بوتسوانا، لمساعدة هذه البلدان في عملية التحديث. ويتعاون مستشار الصندوق مع سلطات هذه البلدان من أجل:

- وضع قانون يدعم نظم الدفع الجديدة.
- إنشاء غرف مقاصة إلكترونية، ونظام لتحويل الأموال إلكترونيا، ونظام للتسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي، إلى جانب آليات ونظم أخرى لتحويل الأموال إلكترونيا.
- وضع معايير وقواعد ولوائح وإجراءات تتعلق بخدمات نظم الدفع المختلفة.

ومن السمات الرئيسية لهذا المشروع أنه يركز على تحقيق التقارب مع مبادرات القطاع المالي ذات الصلة التي تم إطلاقها في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي والمنطقة النقدية لغرب إفريقيا. ويهدف المشروع بصفه عامة إلى الربط بين مختلف نظم الدفع الوطنية لإنشاء شبكة إقليمية قوية عابرة للحدود. وقد تحقق تقدم لا بأس به نحو تحقيق ذلك الهدف. فعلى سبيل المثال، كان من نتائج هذا المشروع قيام كل من بوتسوانا وسوازيلند بتطبيق نظم جديدة للتسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي.

السعي الحثيث نحو حياة أفضل

شهد الاقتصاد العالمي نموا مطردا منذ الحرب العالمية الثانية، مما حقق رخاء واسع النطاق وانتشل عدة ملايين من البشر من غائلة الفقر، وخاصة في آسيا. غير أن هناك تحديات جسيمة لا تزال قائمة. ففي إفريقيا على وجه الخصوص، لم يتحقق سوى تقدم طفيف في الحد من الفقر على مدى العقود القليلة الماضية، بل حدثت انتكاسة في بعض بلدان القارة. وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم بنحو ٢ بليون نسمة خلال الخمس والعشرين سنة القادمة وأن تتركز معظم هذه الزيادة في الاقتصادات النامية. وما لم تتضافر جهود البلدان منخفضة الدخل ذاتها وجهود المجتمع الدولي في هذا الصدد، فسوف يكون الفقر هو مصير الكثير منها.

تنسيق المساعدة الإنمائية

يضطلع صندوق النقد الدولي بدور بالغ الأهمية في البلدان منخفضة الدخل، حيث إن الهدف الأساسي من عمله في هذه البلدان هو مساعدتها على تشجيع الاستقرار والنمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تحقيق خفض عميق ودائم لحدة الفقر. ويعمل الصندوق على إنجاز هذه المهمة بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي، وهو الهيئة الدولية الرائدة في مجال الحد من الفقر. وتعمل المؤسستان معا لمساعدة تلك البلدان على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة (راجع الإطار في الصفحة المقابلة) من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية والإقراض وتخفيف أعباء الديون ودعم تحرير التجارة.

سيدة وطفلها في سمب بأنجولا.

Christa Lachenmaier/Tatif/Aurora & Quanta Productions, Inc.

إن الضغوط التي تتعرض لها البلدان حتى تتمكن من تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة بحلول عام ٢٠١٥ قد دفعت صندوق النقد الدولي إلى تركيز جهوده على مساعدة البلدان في تكثيف جهودها الذاتية بشأن السياسات وزيادة ما تحصل عليه من دعم مالي خارجي في إطار تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وفي هذا السياق، يشجع الصندوق البلدان على وضع أطر بديلة لتحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة وتحليل هذه الأطر، إلى جانب الاستفادة من ذلك في تعزيز استراتيجياتها للحد من الفقر. كما يقدم الصندوق المشورة للبلدان منخفضة الدخل حول كيفية إدارة الأثر الاقتصادي لما تتلقاه من تدفقات المعونة الداخلة إليها، الأمر الذي يكتسب أهمية بالغة في ضوء أعلنته البلدان المانحة الكبرى في ٢٠٠٥ من احتمال زيادة حجم المساعدات الخارجية التي تقدمها للبلدان النامية زيادة كبيرة خلال العقد القادم. كذلك يعمل الصندوق مع البلدان المانحة عبر شراكات متعددة الأطراف من أجل التنمية لتعزيز القدرة على التنبؤ بتدفقات المعونة، ومساعدة شركاء التنمية على تحقيق المزيد من الترابط بين السياسات والشؤون الإدارية.

ومنذ عام ١٩٩٩، أثبتت ثلاث مبادرات فعاليتها في تعزيز الدعم المالي الذي يقدمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للبلدان منخفضة الدخل:

- "تقارير استراتيجية الحد من الفقر" (Poverty Reduction Strategy Papers) التي يعدها كل بلد مقترض، وتتضمن استراتيجية "نابعة من الداخل" لسياساته الاقتصادية فتصبح الأساس الذي يستند إليه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقديم الإقراض الميسر،
- "مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" (Heavily Indebted Poor Countries Initiative) التي أطلقت عام ١٩٩٦ وتم تعزيزها عام ١٩٩٩، وهي المبادرة التي يقوم الدائنون بموجبها بتقديم مساعدات تخفيف أعباء الديون، بأسلوب يعتمد على تنسيق إجراءات تقديمها، بهدف استعادة هذه البلدان لقدرتها على الاستمرار في تحمل الدين،
- "المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون" (Multilateral Debt Relief Initiative) التي قام بموجبها كل من صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق التنمية الإفريقي بإلغاء ١٠٠٪ من استحقاقات الديون على بعض البلدان لمساعدتها على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة.

وتقارير استراتيجية الحد من الفقر هي استراتيجية قُطْرية شاملة للحد من الفقر تستهدف عمل الربط اللازم بين البلدان منخفضة الدخل وشركائها من المانحين والسياسات التنموية المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة. كما تمثل هذه التقارير الأساس التشغيلي للإقراض الميسر من الصندوق والبنك الدولي، ولتخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك"). وفي حالة صندوق النقد الدولي، تقدم القروض من خلال "تسهيل النمو والحد من الفقر" الذي أنشأه الصندوق.

وتُعد البلدان منخفضة الدخل استراتيجياتها بمشاركة الأطراف المعنية محليا وشركاء التنمية الخارجيين. وتحتوي تقارير استراتيجية الحد من الفقر على وصف للسياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية والاجتماعية التي تعتزم البلدان اتباعها وكيفية تمويلها، ويتم تحديثها بصفة منتظمة (مرة كل خمسة أعوام على الأقل) وإعداد تقارير سنوية حول تقدم سير العمل فيها. وبمجرد إعداد البلد العضو تقريرا عن استراتيجية الحد من الفقر، يصبح البلد مؤهلا للحصول على قروض من الصندوق الاستئماني لتسهيل النمو والحد من الفقر، وعلى مساعدات لتخفيف أعباء ديونه بموجب مبادرة "هيبيك".

أما مبادرة "هيبيك" المعززة، فقد تم إطلاقها عام ١٩٩٩ لتخفيف أعباء الديون المستحقة على البلدان منخفضة الدخل بصورة أسرع وأعمق وأوسع نطاقا، وكذلك لتوثيق الروابط بين سياسات تخفيف أعباء الديون وسياسات الحد من الفقر، لا سيما عن طريق السياسات الاجتماعية. ومن أبرز سمات مبادرة "هيبيك" المعززة ما تبذله البلدان الأعضاء من جهود متواصلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإصلاح السياسات الهيكلية والاجتماعية، بما في ذلك زيادة الإنفاق على برامج القطاع الاجتماعي، كالخدمات الصحية الأساسية والتعليم الابتدائي.

وحتى اليوم، وصل ٢٩ بلدا إلى نقطة اتخاذ القرار في ظل مبادرة «هيبيك» المعززة، حيث تعهد المجتمع الدولي بمساعدة هذه البلدان بمبلغ ٥٩ بليون دولار في شكل خدمة صورية للدين. ومن المتوقع أن تسهم المساعدات المقدمة في ظل مبادرة «هيبيك» في تخفيض ديون هذه البلدان بمقدار الثلثين حسب شروط صافي القيمة الحالية. كما وصل ١٩ بلدا، تحصل على مساعدات في ظل مبادرة «هيبيك»، إلى نقطة الإنجاز، وهي النقطة التي يتعهد عندها جميع الدائنين تعهدا نهائيا بتقديم مساعدات تخفيف عبء الدين. ومؤخرا، تم الإعلان عن

أهداف التنمية في الألفية الجديدة

وقّع رؤساء ١٨٩ بلدا إعلان الألفية في سبتمبر ٢٠٠٠، مما أدى إلى اعتماد أهداف التنمية في الألفية الجديدة، وهي مجموعة من ثمانية أهداف عامة تتضمن أهدافا محددة لتخفيض فقر الدخل، والتصدي لمصادر الحرمان الإنساني الأخرى، وتعزيز التنمية القابلة للاستمرار. والأهداف الثمانية للتنمية في الألفية الجديدة تسعى لتحقيق ما يلي بحلول عام ٢٠١٥:

(١) خفض معدل الفقر المدقع والجوع إلى النصف مقارنة بعام ١٩٩٠،
(٢) تعميم التعليم الابتدائي،
(٣) تشجيع المساواة بين الجنسين،
(٤) الحد من وفيات الأطفال،
(٥) تحسين صحة الأمهات،
(٦) مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا وغيرها من الأمراض،
(٧) كفالة الاستدامة البيئية،
(٨) إقامة الشراكة العالمية من أجل التنمية.

وقد انعقد اجتماع متابعة ضم قادة العالم في مونتيري بالمكسيك في مارس ٢٠٠٢ حيث أرسيت ركائز فهم مشترك للاستراتيجية العامة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة. وكان توافق الآراء في مونتيري بمثابة عهد جديد قطعته البلدان النامية والمتقدمة تأكيدا لمسؤولياتها المشتركة في السعي لتحقيق أهداف التنمية. ودعا توافق آراء مونتيري البلدان النامية إلى تحسين سياساتها وأنماط الحكم والإدارة فيها، كما ناشد البلدان المتقدمة أن تبادر بتقديم مزيد من الدعم، لا سيما بتوفير معونة أكبر وأفضل وزيادة فرص النفاذ إلى أسواقها.

Jürgen Effner/dpa/Landov

الطلاب في قرية الأطفال بلوساكا. في أوائل عام ٢٠٠٦، حصلت زامبيا على مساعدات لتخفيف أعباء الديون قدرها ٥٨١ مليون دولار بموجب المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون.

استيفاء ١١ بلدا آخر لمعايير الدخل والمديونية التي أقرتها المبادرة وفقا للبيانات المستخرجة في نهاية ٢٠٠٤، وهي البلدان التي قد ترغب النظر في استحقاقها للمساعدات المقدمة لتخفيف عبء الدين بموجب مبادرة «هيبيك».

و"المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون" هي أداة تكميلية للمساعدات المقدمة بموجب مبادرة "هيبيك". وقد بدأ العمل بها في صندوق النقد الدولي في الخامس من يناير ٢٠٠٦. فالبلدان المؤهلة للحصول على مساعدات لتخفيف أعباء الديون من صندوق النقد الدولي في ظل "المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون" تشمل كافة البلدان التي حصلت على المساعدات المقدمة في ظل مبادرة "هيبيك" والتي وصلت إلى نقطة الإنجاز وفقا للمبادرة (أي أنها وصلت إلى النقطة التي تستطيع عندها الحصول على المساعدات المخصصة لتخفيف أعباء الديون بالكامل في ظل مبادرة "هيبيك")، إلى جانب البلدان التي لم تحصل على مساعدات في ظل مبادرة "هيبيك" والتي يصل متوسط دخل الفرد فيها إلى ٣٨٠ دولار أمريكي أو أقل.

وحتى الآن، تم تقديم مساعدات لتخفيف أعباء الديون مقدارها ٣,٧ بليون دولار أمريكي لواحد وعشرين بلدا، منها تسعة عشر بلدا تخطت نقطة الإنجاز وفقا لمبادرة "هيبيك" وهي (إثيوبيا وأوغندا وبنن وبوركينا فاصو وبوليفيا وتنزانيا ورواندا وزامبيا والسنغال وغانا وغيانا والكاميرون ومالي ومدغشقر وموريتانيا وموزامبيق والنيجر ونيكاراجوا وهندوراس) وبلدين لم يحصلا على مساعدات في ظل مبادرة "هيبيك" وهما (طاجيكستان وكمبوديا). وخلال عام ٢٠٠٦، قد يزيد عدد البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات لتخفيف أعباء الديون من صندوق النقد الدولي في ظل "المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون". أما سان تومي وبرينسيبي، وسيراليون، وملاوي، فمن المتوقع أن تصل إلى نقطة الإنجاز وفقا لمبادرة "هيبيك" –وأن تتأهل بالتالي للحصول على مساعدات لتخفيف أعباء الديون في ظل المبادرة متعددة الأطراف– في ٢٠٠٦.

وفي حين أن مبادرة "هيبيك" تستهدف استعادة معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لقدرتها على الاستمرار في تحمل الدين، فإن "المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون" تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك من خلال الإلغاء الكامل للديون المؤهلة لإعادة الهيكلة (التي تم صرفها في نهاية ٢٠٠٤ ولا تزال قائمة في وقت تأهل البلد للحصول على مساعدات لتخفيف أعباء الديون في ظل المبادرة متعددة الأطراف) من أجل تحرير المزيد من الموارد لمساعدة هذه البلدان في الوصول إلى أهداف التنمية في الألفية الجديدة. وعلى خلاف مبادرة "هيبيك" –التي استلزمت قيام كافة الدائنين بتنسيق إجراءات المساعدة، فإن المبادرة متعددة الأطراف لا تشترط تقديم أي مساعدات موازية لتخفيف أعباء الديون من جانب الجهات الدائنة الثنائية الرسمية أو الخاصة أو المؤسسات متعددة الأطراف باستثناء صندوق النقد الدولي، والمؤسسة الدولية للتنمية، وصندوق التنمية الإفريقي.

ولتحقيق أقصى استفادة ممكنة من تخفيف أعباء الديون، فإن مساعدة البلدان على تجنب الإفراط في الاقتراض في المستقبل سيكون أمرا بالغ الأهمية. فالبلدان لابد أن توازن بين حاجتها لزيادة الإنفاق من أجل تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة ومخاطر الإفراط في الديون مرة أخرى. ويستطيع "إطار إمكانية الاستمرار في تحمل الدين" (DSF) للبلدان منخفضة الدخل –الذي اشترك في وضعه كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام ٢٠٠٤– أن يساعد الدائنين والمدينين في تقييم مخاطر تراكم الديون إلى مستوى لا يمكن الاستمرار في تحمله. فهذا الإطار يرصد اتجاه مؤشرات الدين الرئيسية المتعلقة بالحدود القصوى للقدرة على مواصلة تحمل دين ما (من خلال ربط هذه المؤشرات بجودة السياسات والمؤسسات في البلدان المدينة) إلى جانب اتجاه هذه المؤشرات عند مواجهة الصدمات. وقد أصبح إطار إمكانية الاستمرار في تحمل الدين أحد الأدوات المهمة التي يسترشد بها صندوق النقد الدولي عند تقديم المشورة بشأن السياسات للبلدان منخفضة الدخل.

اتخاذ المزيد من الخطوات

رغم التحسن الملحوظ في الأداء الاقتصادي الكلي للبلدان التي لديها ترتيبات حالية مع الصندوق بموجب «تسهيل النمو والحد من الفقر» أو التي كانت قد نفذت ترتيبات من هذا النوع فيما سبق، فإن معظم البلدان منخفضة الدخل لا تزال بعيدة عن الوصول إلى معدلات النمو العالية والمستمرة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة بحلول عام ٢٠١٥. ويذكر كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقريرهما السنوي الثالث الذي يحمل عنوان «تقرير الرصد العالمي»، وهو التقرير الذي يرصد ما تحرزه البلدان من تقدم، أن هناك تباين في مستويات التقدم الذي تم إحرازه. وما يدعو للتفاؤل أن التقرير قد توصل إلى دلائل تشير إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال في تسعة من عشرة بلدان نامية شملها التقرير، وإلى أول انخفاض في معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في البلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات الإصابة مثل هايتي، وأوغندا، وزيمبابوي. كما أشار التقرير إلى المكاسب السريعة التي تحققت في مجال الالتحاق بمدارس التعليم الابتدائي. غير أن العديد من البلدان، لا سيما في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، لم يحرز بعد تقدما ملموسا في مجال الحد من الفقر، كما لم تحرز بلدان جنوب آسيا تقدما كافيا وفقا لمؤشرات التنمية البشرية. ويلقي التقرير الصادر في ٢٠٠٦ الضوء على أهمية النمو الاقتصادي، وزيادة المعونة وارتفاع جودتها، والإصلاحات التجارية، وتحسن أساليب الحكم والإدارة في تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة.

وقد واصل صندوق النقد الدولي من جانبه إظهار مدى كفاية الأدوات التي يستخدمها لربط البلدان الأعضاء منخفضة الدخل في برامج مساعداته. ورغم أن «تسهيل النمو والحد من الفقر» لا يزال الأداة الرئيسية لمساعدة هذه البلدان، فقد أطلق صندوق النقد الدولي «أداة دعم السياسات» (PSI) في أكتوبر ٢٠٠٥ والتي تستفيد منها البلدان منخفضة الدخل التي أحرزت تقدما ملموسا في الآونة الأخيرة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي ولم تعد في حاجة للمساعدة المالية من الصندوق. وتعمل أداة دعم السياسات على تمكين صندوق النقد الدولي من دعم هذه البلدان منخفضة الدخل عن طريق مساعدتها في وضع برامج اقتصادية فعالة. وبمجرد موافقة المجلس التنفيذي للصندوق، فإن هذه البرامج ستعلن للمانحين ولبنوك التنمية متعددة الأطراف وللأسواق عن تأييد صندوق النقد الدولي لسياسات أحد أعضائه. وهذا الدعم للسياسات والإعلان عن أداء البلدان وتوقعاتها المستقبلية يمكن استخدامه في التأثير على قرارات الجهات الخارجية، إذ قد يؤثر، على سبيل المثال، في تدفق المساعدات الخارجية، بما في ذلك مساعدات تخفيف أعباء الديون والمعونات الأخرى.

وفي ديسمبر ٢٠٠٥، قام صندوق النقد الدولي أيضا بإطلاق "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" (ESF) لتقديم دعمه للسياسات ومساعداته المالية بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه صدمات تخرج عن نطاق سيطرتها (راجع صفحة ٢٣). وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه مشاكل في ميزان مدفوعاتها نتيجة الكوارث طبيعية، أو الإصلاحات التجارية متعددة الأطراف، أو التي تخرج لتوها من وطأة الصراعات، فإن صندوق النقد الدولي قد قام بتفعيل الآليات التي تقدم الدعم بشروط ميسرة وهي: آلية المساعدات الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية، وآلية التكامل التجاري، وآلية المساعدات الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات.

وبموجب الاستراتيجية متوسطة الأجل التي ينتهجها صندوق النقد الدولي (راجع صفحة ٧)، والتي وافق عليها الأعضاء في اجتماع ربيع ٢٠٠٦، سيعمل الصندوق على مواصلة تطوير الدور الذي يضطلع به في البلدان منخفضة الدخل. فأولا: سيركز الصندوق على القضايا بالغة الأهمية لتحقيق كل بلد استقراره الاقتصادي الكلي، كما سيبسط إجراءات تقسيمه للعمل مع البنك الدولي، ويضع شروطا أكثر مرونة لمنح تسهيلات الإقراض. وثانيا: سيقرر الصندوق ما إذا كانت تدفقات المعونة المتوقعة تتناسب مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ومع التكاليف المتوقعة التي ستتحملها البلدان لتحقيق أهداف التنمية، كما سيكون الصندوق أكثر استعدادا للتعاون مع المانحين. وثالثا: سيسهم الصندوق في ضمان عدم قيام البلدان المستفيدة من مساعدات تخفيف أعباء الديون بالافراط في الديون مرة أخرى.

قضايا التجارة وجولة الدوحة

ربما يكون للتجارة دور أهم بكثير من الدور الذي تقوم به المعونة في مساعدة البلدان النامية على تحقيق الرخاء. ويواصل صندوق النقد الدولي التأكيد على الأهمية العالمية لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية (والتي بدأت في ٢٠٠١). فبدون اتفاق الدوحة، قد يتباطأ النمو العالمي وتقل مرونة الاقتصاد العالمي في مواجهة الصدمات. وفي إطار تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة، يحرص الصندوق على رؤية نتيجة طموحة وناجحة لجولة الدوحة للحد من الفقر حتى يتحقق بالكامل وعده بالتنمية، لا سيما بإجراء إصلاحات كبرى لسياسات التجارة في المنتجات الزراعية في البلدان مرتفعة الدخل. وفي اجتماع ربيع ٢٠٠٦، ناشد صندوق النقد الدولي البلدان الأعضاء للمساهمة في التوصل إلى اتفاق يتيح للبلدان الفقيرة الاستفادة الكاملة من فرص التكامل العالمي من خلال التحرير الطموح للتجارة. وقد دعا الصندوق إلى العمل على الانتهاء من مفاوضات جولة الدوحة بنهاية عام ٢٠٠٦.

ويواصل صندوق النقد الدولي دوره في دعم الجهود الرامية إلى إيجاد نظام تجاري دولي منفتح. ففي العام المالي٢٠٠٥، قام الصندوق بتفعيل «آلية التكامل التجاري» (Trade Integration Mechanism) لمساعدة البلدان على مواجهة العجز في ميزان المدفوعات الناشئ عن قيام بلدان أخرى بتنفيذ جولة الدوحة – وبصورة أعم– تحرير التجارة على أساس غير تمييزي. وتتيح آلية التكامل التجاري للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي طلب المساعدة المالية بموجب تسهيلاته الحالية لكي تتمكن من الوفاء بمتطلبات مؤقتة لميزان المدفوعات تتعلق بالتجارة.

وعندما انتهى أجل اتفاقية المنسوجات والملابس التابعة لمنظمة التجارة العالمية في نهاية ٢٠٠٤، حصلت الجمهورية الدومينيكية، على سبيل المثال، على دعم بموجب آلية التكامل التجاري لتصبح الدولة الثانية التي تحصل على هذا الدعم بعد بنغلاديش التي حصلت عليه في ٢٠٠٤. كما تجري حاليا مناقشات مع بلدان أعضاء أخرى بخصوص هذا الدعم. وسوف تسهم سهولة الحصول على المساعدة بموجب آلية التكامل التجاري في تهدئة مخاوف بعض البلدان النامية مما قد يسببه التوصل إلى نتيجة طموحة في جولة الدوحة من ضغوط عليها لإجراء تعديلات لا داعي لها.

وقد عمل الصندوق أيضا على ضمان تحقيق البلدان الأعضاء لأقصى استفادة ممكنة من الفرص التي يتيحها تحرير التجارة متعددة الأطراف، وذلك على النحو التالي:

- توفير المساعدة الفنية في مجالات مثل الإصلاح الجمركي، وإصلاح الضرائب والتعريفات الجمركية، وتطوير البيانات،
- المساهمة في إعداد دراسات تشخيصية عن معوقات التكامل التجاري في أقل البلدان نموا كجزء من الجهود المبذولة بين الوكالات في ظل إطار متكامل يقوده البنك الدولي،
- تحديد المخاطر المحتملة ومساعدة البلدان في فهم مزايا التكامل الدولي،
- تقييم مدى تأثير الإصلاحات التجارية على البلدان الأعضاء، كالانعكاسات المترتبة على تخفيض الدعم الزراعي، وتقلص الأفضليات، والإلغاء التدريجي لحصص المنسوجات. ■

زيادة الشفافية والمساءلة في الصندوق

أنشأ المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مكتب التقييم المستقل في يوليو ٢٠٠١ ليتسنى له الحصول على تقييم موضوعي وواقعي لأداء الصندوق. وقد أصدر مكتب التقييم المستقل سلسلة من التقارير التفصيلية عن جوانب مختلفة في عمل الصندوق. وتستخدم تقارير المكتب لتقييم أداء الصندوق والمساعدة في تحديد التغييرات المرغوبة في السياسات والممارسات المتبعة. ويعمل مكتب التقييم المستقل باستقلالية عن إدارة الصندوق وخبرائه، وعن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الذي يخضع المكتب لإشرافه. ويضم المكتب مديرا، وهو توماس برنز، و ١٢ موظفا، معظمهم معينون من خارج الصندوق، إلى جانب بعض المستشارين.

ويتضمن الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم المستقل على شبكة الإنترنت، وعنوانه (www.imf.org/ieo)، معلومات تفصيلية عن نطاق اختصاصه وما قام به من أعمال حتى الآن وحالة المشاريع الجاري تنفيذها وتقارير التقييم وحلقات النقاش والأنشطة الخارجية. كذلك يتيح الموقع الإلكتروني الفرصة للمهتمين من الأطراف المعنية (كسلطات البلدان والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني) كي يتبادلوا الرأي مع المكتب حول تحديد برنامج عمله والنطاق الذي تغطيه كل دراسة وتقديم مساهمات فعالة في تلك الدراسات.

ويحدد مكتب التقييم المستقل برنامج عمله على أساس ما يجريه من مناقشات داخلية ومشاورات خارجية واسعة النطاق. وتنشر مسودة تقارير الموضوعات المتعلقة بكافة التقييمات في موقع المكتب الإلكتروني على شبكة الإنترنت لتلقي تعليقات الجمهور بشأن الدراسات الجارية وتلك التي تم إجراؤها.

وعند قيام المكتب بوضع برنامج عمله المستقبلي، أعد قائمة موسعة بالموضوعات التي يمكن أن تخضع للتقييم في الأجل المتوسط، مما يعكس الاقتراحات العديدة التي تلقاها المكتب من أصحاب المصلحة من خارج الصندوق، إلى جانب المديرين التنفيذيين بالصندوق وإدارته وموظفيه.

التقييمات التي تم إجراؤها

- الاستخدام طويل الأمد لموارد الصندوق
- دور الصندوق في أزمات الحساب الرأسمالي التي وقعت في كوريا وإندونيسيا والبرازيل
- تصحيح أوضاع المالية العامة في البرامج التي يدعمها الصندوق
- دور الصندوق في الأرجنتين خلال أزمة ١٩٩١ – ٢٠٠١
- مدى فعالية إعداد "تقارير استراتيجية الحد من الفقر" و "تسهيل النمو والحد من الفقر"
- المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق
- منهج الصندوق في تحرير الحساب الرأسمالي
- برنامج تقييم القطاع المالي
- مساعدة الصندوق للأردن
- رقابة الصندوق متعددة الأطراف

التقييمات الجارية

- الشرطية الهيكلية في الصندوق
- دور الصندوق في تحديد مجموع الموارد الخارجية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
- مشورة الصندوق بشأن سياسة سعر الصرف

وفي عام ٢٠٠٦، خضع مكتب التقييم المستقل ذاته للتقييم من جانب فريق من الخبراء المستقلين من خارج المكتب. وبناء على تقرير فريق الخبراء، أقر المجلس التنفيذي بأن المكتب قدم خدمات جليلة لصندوق النقد الدولي، وأنه نال دعما قويا من جانب عدد كبير من أصحاب المصلحة. وقد حدد فريق الخبراء كذلك عددا من المجالات لدعم مكتب التقييم المستقل، وهو ما يجري الأخذ به في الوقت الحالي. كما أقر المجلس أيضا بأن الصندوق لا يزال في حاجة لمكتب تقييم مستقل كي يسهم في إثراء الثقافة المعرفية للعاملين بالصندوق ويسهل من مهمة المجلس التنفيذي في الإشراف والإدارة. ■

تعزيز الرقابة: دروس مستخلصة من التقييمات التي أجراها مكتب التقييم المستقل مؤخرا

انتهى مكتب التقييم المستقل مؤخرا من تقييمه لموضوعين هامين يتعلقان بالرقابة التي تُعَد من أنشطة الصندوق الأساسية، حيث تناول هذا التقييم الجوانب المتعلقة ببرنامج تقييم القطاع المالي، والرقابة متعددة الأطراف. وقد تضمنت تقارير التقييم عددا من العناصر الإيجابية، منها ارتفاع جودة التحليلات التي تضمنتها نتائج تقييم الرقابة متعددة الأطراف، والتطور المتميز في قدرة الصندوق على ممارسة الرقابة على القطاع المالي نتيجة استخدامه لبرنامج تقييم القطاع المالي. في الوقت نفسه، أشار مكتب التقييم المستقل إلى العديد من المجالات المهمة التي شهدت ارتفاع مستوى الرقابة بصفة عامة.

ومن التحديات الرئيسية التي تواجه برنامج تقييم القطاع المالي:

- ضمان تغطية البرنامج لكافة البلدان ذات الأهمية النظمية في المستقبل،
- معالجة القضايا العابرة للحدود (التي تم إهمال معظمها حتى الآن)،
- اتخاذ خطوات من أجل تحقيق المزيد من الربط بين البرنامج والرقابة الثنائية الشاملة، وهو الأمر الذي كان يمثل صعوبة.

وفيما يتعلق بالرقابة متعددة الأطراف، خلص التقييم إلى أن الجهود التي يقوم بها الصندوق لا تصل إلى كامل إمكاناته. ويقترح المكتب إجراء التعديلات الآتية:

- تحقيق المزيد من الربط بين كل من الجوانب الاقتصادية الكلية والمالية والتحليلات الثنائية ومتعددة الأطراف، والتوصيات بشأن السياسات،
- "التركيز على العميل" بشكل أكبر في نتائج التقييم التي يتوصل إليها صندوق النقد الدولي من خلال منتج مبسط وأكثر تركيزا، ورسالة أقصر وأوضح، واستراتيجية اتصال أقوى،
- تعزيز أثر المجلس التنفيذي واللجنة الدولية للشؤون المالية والنقدية في الرقابة متعددة الأطراف، مع الاستفادة بشكل أكثر فعالية من مجموعات البلدان الأصغر حجما التي يشارك فيها صندوق النقد الدولي.

لمحة عن صندوق النقد الدولي

أهم مؤشرات الصندوق (حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٦ ما لم يذكر خلاف ذلك) [١]

العضوية	١٨٤ بلدا
المقر الرئيسي	واشنطن العاصمة
المجلس التنفيذي	٢٤ عضوا
مجموع الموظفين	٢٧٠٠ تقريبا
مجموع الحصص	٣١٠,٠ بليون (٢١٣,٥ بليون وحدة حقوق سحب خاصة
الحصص	
أكبر حصة	الولايات المتحدة (١٧,٤٪ من مجموع الحصص)
أصغر حصة	بالاو (٠,٠٠١٪ من مجموع الحصص)
موارد الإقراض	
موارد لم يتم الالتزام بها وقابلة للاستخدام [٢]	٢١٦,٦ بليون (١٤٧,٢ بليون وحدة حقوق سحب خاصة)
القدرة على الالتزام الآجل لمدة عام [٣]	١٧٦,٦ بليون (١٢٠,١ بليون وحدة حقوق سحب خاصة)
خطوط الائتمان [٤]	
الائتمان المتوفر بموجب اتفاقات اقتراض	٥٠ بليون دولار (٣٤,٠ بليون وحدة حقوق سحب خاصة)
الاحتياطيات	
أرصدة وقائية [٥]	١١,٢ بليون دولار (٧,٦ بليون وحدة حقوق سحب خاصة)
أصول أخرى	
حيازات الذهب	١٠٣,٤ مليون أوقية من الذهب الخالص
القيمة في دفاتر الصندوق	٨,٦ بليون دولار (٥,٨٥ بليون وحدة حقوق سحب خاصة)
القيمة في السوق	٦٦,٦ بليون دولار (بمعدل ٦٤٤,٠/أوقية)
الائتمان غير المسدد	
مجموع الائتمان	٣٤,١ بليون دولار (٢٣,١ بليون وحدة حقوق سحب خاصة)
ائتمان بشروط خاصة للبلدان منخفضة الدخل	٥,٨ بليون دولار (٣,٩ بليون وحدة حقوق سحب خاصة)
ائتمان للبلدان الأعضاء الأخرى	٢٨,٣ بليون دولار (١٩,٢ بليون وحدة حقوق سحب خاصة)

اتفاقات الإقراض الجارية	
اتفاقات الاستعداد الائتماني	١٠
تسهيل الصندوق الممدد	١
تسهيل النمو والحد من الفقر وتسهيل الصدمات الخارجية	٢٧
أكبر المقترضين	
تركيا	١٣,١ بليون دولار (٨,٩ بليون وحدة حقوق سحب خاصة)
إندونيسيا	٧,٦ بليون دولار (٥,٢ بليون وحدة حقوق سحب خاصة)
أوروغواي	١,٩ بليون دولار (١,٣ بليون وحدة حقوق سحب خاصة)
أوكرانيا	١,١ بليون دولار (٧٣٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)
صربيا والجبل الأسود	٩٦٥ مليون دولار (٦٥٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)
تخفيف عبء الدين عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حسب الوضع في نهاية إبريل ٢٠٠٦	
بلدان استوفت كافة المعايير المقررة ووصلت إلى نقطة الإنجاز	١٩ بلدا
بلدان وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار لكنها لم تف بعد بمعايير إضافية للوصول إلى نقطة الإنجاز	١٠ بلدان
بلدان استوفت معايير الدخل والمديونية في نهاية ٢٠٠٤ وقد ترغب النظر في استحقاقها للمساعدات المقدمة لتخفيف عبء الدين بموجب مبادرة "هيبيك"	١١ بلدا
مجموع المساعدات المقدمة لتخفيف عبء الدين بموجب مبادرة "هيبيك" للتسعة وعشرين بلدا التي تحصل على مساعدات في ظل مبادرة "هيبيك" ووصلت بالفعل إلى نقطة اتخاذ القرار	٤١,٣ بليون دولار (حسب شروط صافي القيمة الحالية في نهاية ٢٠٠٥)
التكلفة التي يتحملها الصندوق عن التسعة وعشرين بلدا التي تحصل على مساعدات في ظل مبادرة "هيبيك" ووصلت بالفعل إلى نقطة اتخاذ القرار	٣,١ بليون دولار (حسب شروط صافي القيمة الحالية في نهاية ٢٠٠٥)
وضع المساعدات المقدمة في ظل المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI)	
عدد البلدان التي تتلقى مساعدات في ظل المبادرة	٢٠ بلدا
المساعدات التي تغطي الائتمان غير المسدد في حساب الموارد العامة	١٣٦,٢ مليون دولار (٨٩,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)
المساعدات التي تغطي الائتمان غير المسدد بتسهيل النمو والحد من الفقر وتسهيل مواجهة الصدمات الخارجية	٣,٧ بليون دولار (٢,٤ بليون وحدة حقوق سحب خاصة)
مجموع المساعدات	٣,٨ بليون دولار (٢,٥ بليون وحدة حقوق سحب خاصة)

ملاحظات:

[١] تحتسب المبالغ الدولارية بسعر ١,٤٧١٠٦ دولار أمريكي لكل وحدة حقوق سحب خاصة حسب السعر في (٢٨ إبريل ٢٠٠٦)، ويتم تقريبها.

[٢] الموارد القابلة للاستخدام تقل عن القيمة الإجمالية للأرصدة غير المسحوبة في ظل الترتيبات الحالية.

[٣] مقياس للموارد المتوفرة لمقابلة الالتزامات المالية الجديدة في السنة القادمة، وتعادل الموارد التي لم يتم الالتزام بها والقابلة للاستخدام مضافا إليها المعاد شراؤه من الالتزامات الآجلة لمدة عام ومطروحا منها رصيد وقائي محدد (مقداره ٥٠,٣ بليون دولار أمريكي (٣٤,٢ بليون وحدة حقوق سحب خاصة) في نهاية العام المالي ٢٠٠٦).

[٤] لدى الصندوق خطي ائتمان يمكنه اللجوء إليهما عند احتياجه سيولة إضافية، ويعرفان باسم الاتفاقات العامة للاقتراض (General Arrangements to Borrow)، والاتفاقات الجديدة للاقتراض (New Arrangements to Borrow). وآخر مرة لجأ فيها الصندوق لهذين الخطين كانت في عام ١٩٩٨.

[٥] يكون الصندوق أرصدة وقائية تتألف من الاحتياطات وحساب الطوارئ الخاص، وذلك لحماية نفسه وبلدانه الأعضاء الدائنة من الخسائر في حالة عدم سداد القروض.

البيانات: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

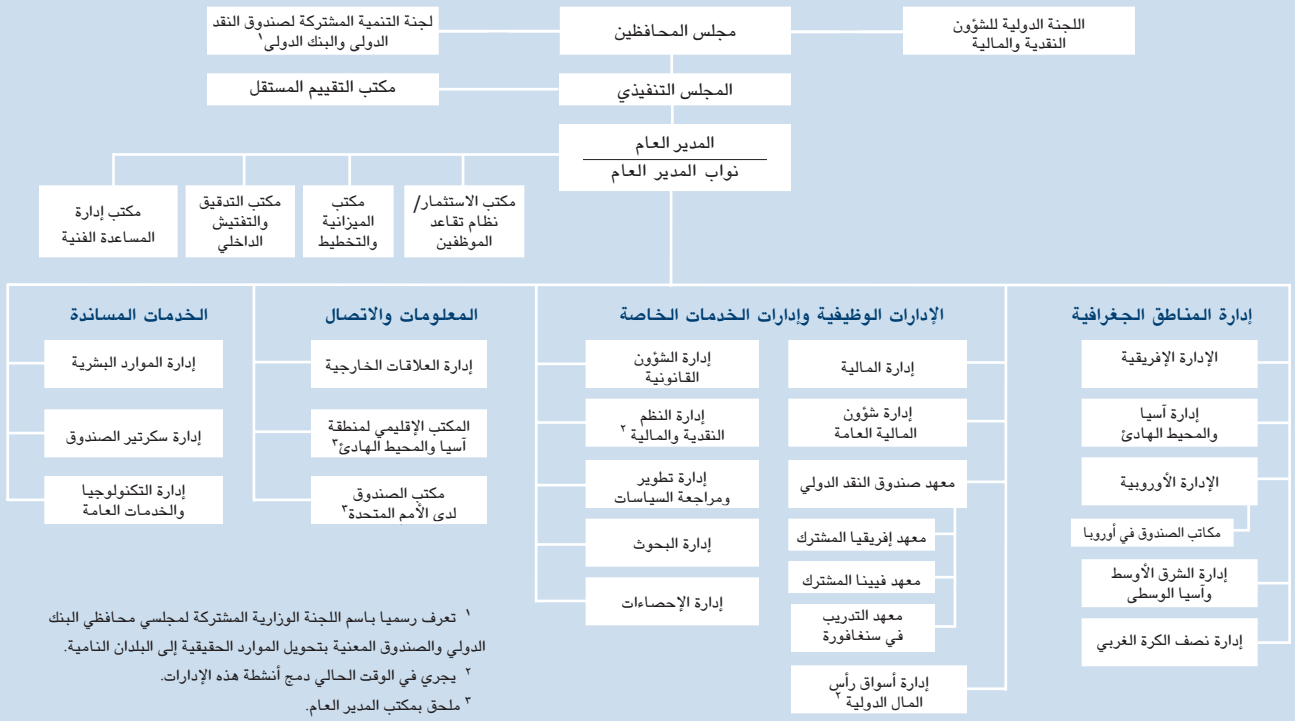

[١] تعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك الدولي والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.

[٢] يجري في الوقت الحالي دمج أنشطة هذه الإدارات.

[٣] ملحق بمكتب المدير العام.

IMF PUBLICATIONS

The Macroeconomic Management of Foreign Aid: Opportunities and Pitfalls

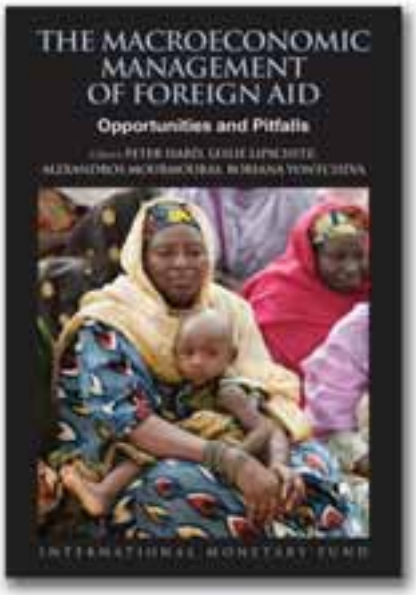

Editors: Peter Isard, Leslie Lipschitz, Alex Mourmouras, and Boriana Yontcheva

This new volume emphasizes that a substantial increase in foreign aid will be necessary but not sufficient to meet the Millennium Development Goals. Sound macroeconomic management by recipients of foreign aid, and supportive efforts by donors, will also be crucial. Issues addressed in the papers and overview chapter include the relationship between aid, growth, and poverty reduction; the potential for sizable increases in aid to adversely affect competitiveness, and how to avoid this; and the effect of aid on institutions and the political economy in recipient countries.

$28.00 2006 Paperback.
ISBN: 1-58906-520-4
Stock# MMFAEA

World Economic Outlook

The *World Economic Outlook* is the product of a unique international exercise in information gathering and analysis performed by IMF staff to guide key initiatives and to serve IMF member countries. Published at least twice a year in English, French, Spanish, and Arabic, the *World Economic Outlook* offers a comprehensive picture of the international economic situation and prospects for the future. With its analyses backed by the expertise and resources of over 1,100 IMF economists, the *World Economic Outlook* is the authoritative reference in its field.

$54.00 2006 Paperback.
ISBN: 1-58906-549-2
Stock# WEOEA2006001

Public-Private Partnerships, Government Guarantees, and Fiscal Risk

IMF Staff Team Led by Richard Hemming

Public-private partnerships (PPPs) refer to arrangements under which the private sector supplies infrastructure assets and infrastructure-based services that traditionally have been provided by the government. This Special Issue paper provides an overview of some of the issues raised by these PPPs, with a particular focus on their fiscal consequences. It also looks at government guarantees, which are used fairly widely to shield the private sector from risk and are a common feature of PPPs. The paper concludes with a list of measures that can maximize the benefits and minimize the fiscal risks associated with the use of PPPs.

$25.00 2006 Paperback.
ISBN: 1-58906-493-3
Stock# ISIEA2005009

Global Financial Stability Report April 2006

This semi-annual publication from the IMF provides comprehensive coverage of mature and emerging financial markets and seeks to identify potential fault lines in the global financial system that could lead to crises. It is designed to deepen understanding of global capital flows, which play a critical role as an engine of world economic growth.

$49.00 2006 Paperback.
ISBN: 1-58906-504-2
Stock# GFSREA2006001

International Monetary Fund
Publication Services
Room HQ1-CN-235
700 19th Street, N.W.
Washington, D.C. 20431 U.S.A.

Telephone: (202) 623-7430
Telefax: (202) 623-7201
E-mail: *publications@imf.org*

Prepaid orders may be mailed, phoned, faxed, or e-mailed. Please include AMEX, Visa, or MasterCard number, expiration date, and signature on all orders.

CODE: P0608GNO-IF